الحركية الاقتصادية في البلدان الناشئة
بين عالمية مالك بن نبي والعولمة الغرب

د. شعيب شنوف
أستاذ محاضر بجامعة بومرداس.

إن الاقتصاد في الفكر البنيوي ليس فقط علما نتعلمه أو منحنيات بيانية وأرقام نتلاعب بها لأغراض ديماغوجية، ولكنه قبل كل شيء وعيا واستعدادا فكريا وسلوكيا أو بكلمة واحدة ثقافة، إن الاقتصاد ليس خارجا عن ذات الإنسان، بل هو جزء من جوهره وذاته، انه النتيجة الأساسية الأولى للظاهرة الاجتماعية والآلية التشاركية والترابطية وهو الصيغة النهائية الكاملة لعملية تداخل العلاقات الإنسانية لحظة التبادل بين البشر بهدف ضمان مصلحة كل فرد وللمحافظة على مصلحة الجميع، انه تراكيب ذهنية قبل أن يكون مسألة مواد أولية أو مال أو تكنولوجيا أو حصص في السوق .

فالحركية الاقتصادية إذا ليست هي هذه النظرة أو تلك الخاصة بعلم الاقتصاد بل هي مرتبطة بجوهر اجتماعي معين.

المقدمة العامة:

أ- تمهيد: كانت ولازالت المجتمعات تسعى إلى تحقيق النمو والتنمية1من أجل الحصول على مستويات مرغوب فيها من حيث التطور الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة تلك المجتمعات المصنفة ضمن الدول الناشئة2، وفي هذا الإطار وقع جدل حاد حول المفاهيم الحديثة لرأس المال، العمل،الاستثمار والتنمية.

وما يلاحظ بالنسبة للبلدان الناشئة في محاولاتها التنموية، التي حاولت تقليد الأفكار دون الوسائل وسارعت إلى توفير رؤوس الأموال من الخارج أنها لم تصل إلى تحقيق النتيجة المرغوب فيها، وهذا راجع إلى اعتماد الاستثمار المالي كوسيلة في عملية التنمية وإهمال علماء الاقتصاد لمدلول المعادلة الاجتماعي والتركيب الذهنية متجاهلين في ذلك بأن الأفكار ليست من طبيعتها الحياد، وقد دلت دراسات تجريبية3 أجريت في بعض الدول على أنه لحل أي معادلة اقتصادية يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار ومنذ البداية مدلول المعادلة الاجتماعية، ففي الوقت الذي كان يعتبر فيه مفهوم الاقتصادي عند الغرب ركيزة أساسية في الحياة الاقتصادية

والاجتماعية وقانونا جوهريا لتنظيمها، ظل عند البلدان الناشئة على عكس من ذلك، فلم تضع نظرية اقتصادية خاصة وباتت النخبة المثقفة في الميدان الاقتصادي مقلدة للأفكار وتقف موقف اختيار وتفضيل بين مادية ماركس وليبرالية آدم سميث، ليبقى التخلف مستمرا بل متزايدا في هذه البلدان.

ب - طرح الإشكالية:

ولو تدبر الأهل الاختصاص في النشاط الاقتصادي لوجدوا أنه ليس بناء مصانع وتشييد بنوك فحسب، بل قبل ذلك تشييد الإنسان وبناء سلوكه الجديد، لمواجهة تحديات الرأسمالية العالمية، التي ترسم ملامح الحياة الاقتصادية والاجتماعية وهي توحي بالعودة إلى الماضي السحيق للرأسمالية، بعد فترة طويلة طغت فيها الأفكار الاشتراكية، ومبادئ العدالة الاجتماعية، فمنظرو العولمة يروجون أفكارا ومقولات ذات طابع شمولي، كقولهم بأن مراعاة البعد الاجتماعي واحتياجات الفقراء، أصبح عبئا لا يطاق ويجب على كل طرف أن يتحمل قدرا من التضحية حتى يمكن كسب المعركة في حلبة المنافسة الدولية، أو الإدعاء بأن شيئا من اللامساواة بات أمرا لا مناص منه .من خلال ما سبق، و في الإطار العام لفكر مالك بن نبي يمكن طرح السؤال التالي،كإشكالية لهذا البحث:

من خلال علاقة الإنسان بالاقتصاد لدى مالك بن نبي، ما هي رؤيته حول تطورات الاقتصاد العالمي منذ مؤتمر باندونغ وصولا إلى العولمة وتحدياتها وكيف يمكن للدول الناشئة مواجهتها من أجل الانطلاقة التنموية وتحقيق الحركية الاقتصادية ؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى التساؤلات لفرعية التالية:ما هي العوامل التي يعود إليها فشل الدول الناشئة وخصوصا العربية حسب تفسير مالك بن نبي رغم توفر هذه الدول على موارد بشرية طبيعية هامة ولم تستطع تركيبها لتحقيق الحركية الاقتصادية المرغوبة؟كيف يرى مالك بن نبي تطور الاقتصاد العالمي ؟ ما هي الشروط الأساسية التي توفرها الدول الناشئة للوصول إلى الفعالية وتحقيق الحركية الاقتصادية في إطار العولمة ؟كيف يمكن للدول الناشئة التعامل مع أبعاد وتحديات العولمة لتحقيق اقتصاد متكامل وفعال، وما هو دور الدولة في ذلك ؟

ت- فرضيات البحث: بعد التجميع التمهيدي للمعلومات التي نعتقد أنها ترتبط بالموضوع ،قمنا بصياغة عدة فرضيات محددة نعتبرها الأكثر احتمالا للإجابة عن الأسئلة المطروحة.

- إن الحاجة إلى الفكر البنيوي في اعتقادنا تنبع من وجود المشكلة الاقتصادية في البلدان الناشئة وعجز هذه البلدان عن تحقيق الحركية الاقتصادية والتي ليست هي هذه النظرية أو تلك الخاصة بعلم الاقتصاد، بل هي مرتبطة بجوهر اجتماعي معين.

- لقد تنبأ مالك بن نبي بوصول المجتمع البشري إلى مرحلة العالمية، التي قد تخلف في مضمونها عن العولمة بالمعني الواقعي الحالي، وذلك لأن استنتاجاته مرتبطة بواقع مجتمع معين، ولذلك وجب أن تؤخذ بعين الاعتبار المؤثرات الخارجية لتوفير شروط اقتصاد التنمية.

- يقدم مالك بن ني عددا من الشروط لتحقيق الحركية الاقتصادية في الدول الناشئة وتفعيل اقتصادياتها من خلال الغوص في الجوانب الاجتماعية والنفسية لإنسان الناشئ كمحرك أساسي لعملية التنمية.

- من أجل تحقيق التنمية في إطار اقتصاد متكامل، يقترح مالك بن نبي التكتل وتوحيد المجهودات للبلدان الناشئة، وذلك بتدخل الدولة كقائد رئيسي للتنمية، وهي عوامل تتوافق مع الظروف الحالية للعولمة وخصوصا في الأزمة المالية العالمية.

ث- إطار البحث: سوف نتناول بالتدقيق بعض المفاهيم الأساسية التي يدور حولها التفكير الاقتصادي عند مالك بن نبي لنصل إلى التصور كما هو بدون تأويل.

- مالك بن نبي يتعرض إلى الأوضاع اقتصادية لمجتمع معين ومادامت بعض المجتمعات الحالية تمتاز بنفس الأوضاع تقريبا ولا تختلف اختلافا جذريا عن تلك الوضعيات فإنه من المفيد جدا أن يعرف هذا الوضع الاقتصادي ونستعين بعض الشيء بمالك بن نبي على فهم بعض جوانبه.

- بعض المفاهيم الأساسية وردت غامضة ولذلك سوف نستعملها بتحفظ كبير حتى لا يؤدي بنا التأويل إلى أي تشويه مهما كان نوعه، غير أن هذا التحفظ سوف لا يمنعنا أن نحاول تطبيق بعض المفاهيم لمالك بن نبي على وضعيات اجتماعية حالية، وبهذه الكيفية نحاول أن نتعدى مرحلة الوصف والتحليل إلى مرحلة تطبيقية لها أهميتها.

- إنه لا حاجة للباحث في تتبع حياة مالك بن نبي ورحلاته واتصالاته ليعرف مدى اعتماده على التجارب المنبثقة من مشاهدات الواقع الحي لينطلق في تحليل الظواهر لاكتشاف القوانين الاقتصادية، وسوف نعتمد نفس المنهج لمعرفة مدى مطابقة فكرة عالمية عند مالك بن نبي للعولمة الاقتصادية.

- سوف لا نعتمد كثيرا على مبدأ مقابلة الأفكار، بل ما يهمنا في هذا المقام هو كيف يمكن الاستفادة من المواضيع التي تعرض لها مالك بن نبي ؟

ج- أهمية وأهداف البحث: تكمن أهمية البحث في أهمية الاستثمار الاجتماعي والدور الذي يمكن أن يساهم به في الخروج من دائرة التخلف. كما يهدف إلى:

- إبراز دور العنصر البشري وجوانبه النفسية والفكرية في المنظومة الاقتصادية عند مالك بن نبي.

-محاولة تقديم قراءة لفكر مالك بن نبي تساعدنا على فهم الواقع الاقتصادي للبلدان الناشئة، وبمفهوم آخر ماذا يمكن أن يقدم لنا مالك بن نبي اليوم؟

-إبراز الدور الذي يلعبه الفكر الاقتصادي البنيوي في عملية التنمية وكيفية التحاق البلدان الناشئة بالبلدان المتقدمة. وتجديد بعض المفاهيم التي طرحها مالك بن نبي وإدراجها في أطر جديدة لكي تكون أدوات لتجديد الواقع، لمواجهة العولمة على أساس أنها اختيار جديد، يمكن من خلال ذلك تجاوز محاولة إضعاف اقتصاديات الدول الناشئة وإفرازات الأزمة المالية العالمية.

ح- المنهج المستخدم في البحث: لمعالجة موضوع البحث والإجابة عن الإشكالية المطروحة، نستخدم المناهج المتخذة في البحوث الاقتصادية بصفة عامة، بحيث اعتمدنا على المنهج الوصفي، التحليلي والمنهج التاريخي، والملاحظة باعتبارها مادة خام سواء لإثبات أو نفي الفرضيات التي قدمناها سابقا.

أولا- إنسان التنمية والحركية بالاقتصادية

1-إشكالية الاختيار بين المناهج الاقتصادية: يرى مالك بن نبي أن علاقة الفرد بالاقتصاد أثناء الاستعمار، كان الإنسان فيها مسخرا لخدمة اقتصاد المستعمر ولم يكن يعتبر منتجا يراعي حقه ولا مستهلكا تراعى حاجته، كما أن الفرد في البلدان المستعمرة لم يتكون لديه وعي اقتصادي، ولا تجربة أو خبرة في ميدان الاقتصاد وكان في نشاطه الاقتصادي مقلدا وحتى في تقليده كان أميل إلى تقليد الحاجات منه إلى تقليد الوسائل.

وبعد الاستقلال السياسي حاولت النخبة المثقفة في الميدان الاقتصادي معالجة القضية على أساس علم الاقتصاد الذي أنجب آدم سميت وكارل ماركس، لذا فإن هذه النخبة وقفت مجرد موقف اختيار وتفضيل بين ليبرالية الأول ومادية الثاني، وكلاهما لم ينفع مجتمعاتنا لأنهما قامتا على قاعدة معادة اجتماعية خاصة بالغرب وغربية عن مجتمعنا من حيث التراكيب الذهنية.

ويرى مالك بن نبي أن القضية ليست قضية اختيار بين الليبرالية والمادية وإنما كانت القضية ولازالت قضية تطعيم ثقافي للمجتمع الناشئ، يمكنه من خلال هذا التطعيم أن يستخدم إمكانية الذهنية والجسمية .

إن النشاط الاقتصادي هو ما يسمى بعلم البيئة وهو يدرس العلاقة بين الطبيعة والإنسان وهو الذي يحدد المستلزمات الخاصة بنشاطه الاقتصادي 4 فالحركية الاقتصادية إذا ليست هي هذه النظرة أو تلك الخاصة بعلم الاقتصاد بل هي مرتبطة بجوهر اجتماعي معين، وبصفة عامة يمكن للفرد في هذا الإطار أن ينشط على أساس معادلة اجتماعية تؤهله إلى إنجاح أي مخطط تنموي، وعليه يرى مالك بن نبي أنه يجب أولا عل المهتمين بالاقتصاد أن يتخلصوا نمن الجوانب المذهبية في الأذهان ومن الجوانب التنظيمية التي تكتسبها القضية الاقتصادية بصفتها وسائل إدارة إشراف ورقابة.

2- **الحتمية الاقتصادية 5:** إن مالك بن نبي في تحليله لمشكلة العالم المتخلف يرى بأن هناك حتمية اقتصادية مفروضة على الشعوب الناشئة، ولكن هذا الضغط في حقيقته ليس مطلقا نهائيا وإنما هو أمر طارئ وكما يعبر عنه مالك بن نبي بأنه بمثابة الزمن الميت في النمو المادي لتلك الشعوب الناشئة، هذا العارض الطارئ الذي يتفق مع الأوضاع الشخصية الموروثة مع الأوضاع الاقتصادية التي فرضتها المرحلة الاستعمارية ويرى أن الحتمية الاقتصادية بالنسبة لهذه الشعوب لم تجد حلا لها في التحرر السياسي6 .

إن المطلع على النظرية الماركسية يجد أنها ترد المشكلة الإنسانية كلها إلى العوامل الاقتصادية وتهمل الجانب الاجتماعي، وإذا ما نظرنا إلى الشعوب الموجودة على محور طنجة – جاكرتا، كما يرى مالك بن نبي نجد هذه الشعوب جائعة، عارية فرضت عليها أوضاع اقتصادية معينة هذه الأوضاع التي صار فيها الإنسان الموجود على هدا المحور مقلدا للأفكار والعادات، دون أن يبحث عن الوسائل الكيفية التي يمكن أن تلخصه من هذه الورطة.

ورغم التحرر السياسي فإن هذه الشعوب لم تتحرر من التبعية في الأفكار التي قادتها إلى التبعية الاقتصادية، لأن المشكلة أولا ذات طابع نفسي، حيث أن المعنى الاقتصادي لم ينمو في ضمير هذه الشعوب بنفس النمو الذي ظفر به في ضمير الرجل الغربي وفي حياته مما جعل الاقتصاد واقعا اجتماعيا في الغرب، ذلك لأن المجتمع الناشئ لازال في مرحلة الاقتصاد الطبيعي غير المنظم، إضافة إلى أن الشرق لو يضع تحت تأثير احتياجات نظرية اقتصادية كما فعل الغرب حين وضع الرأسمالية أو الاشتراكية وحتى النظرية الاقتصادية لابن خلدون ظلت أفكارا ميتة حتى نهاية القرن العشرين7.

إن الاقتصاد الرأسمالي الذي يعتمد على فكرة المنفعة، والاقتصاد الماركسي الذي يعتمد على فكرة الحاجة، بالإضافة إلى فكرة الزهد، هذه الحقائق الثلاثة كما يرى مالك بن نبي،

لا يمكن أن تدخل ضمن واقع اقتصادي واحد، بحيث كان هناك تنافر أساسي بين الأوضاع الموروثة في نفسية الرجل الناشئ وبين التكوينات الاقتصادية التي وضع أسسها الاستعمار، أضف إلى ذلك عامل الزمن الذي يعطى له أهمية بالغة في تنظيم العمل، في العالم الحديث تابعا لنظرية تايلور 8taylor.

فجميع النشاطات في الميدان الصناعي الحديث تنمو في حدود الزمن المادي تتقوم بساعات العمل، أما في البلدان الناشئة فالعمل ينمو بصفة تقليدية، ففكرة الزمن تعد أساسية في تنظيم العمل في العالم المتقدم وهي ما لم تتم الاستفادة منها في العالم الناشئ الذي يهدف إلى تشييد الإنسان ومسرح القوة ولا تكيف مبادئها المتنافية مع أوضاع النفسية .

يرى عدد من الاقتصاديين الماركسيين أمثال paul baran وswezy أن الاستعمار هو المسؤول عن التخلف في البلدان الناشئة لأنه ركز اهتمامه على نهب ثروات هذه البلدان وتحويلها إلى البلدان المتقدمة، وتفكيك القطاع الزراعي وتهميش الصناعات الحرفية من خلال استيراد السلع من الخارج، فالتخلف هنا يكمن في النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي تركه الاستعمار في البلدان الناشئة9.

إن التحليل الاقتصادي رغم ضرورته القصوى في تفسير الظواهر الخاصة بالعلاقات الدولية غير كافي، فلا الحتمية الاقتصادية ولا النزعة الاقتصادية قادرتين لوحدهما عن تباين واقع العلاقات الاقتصادية ،لأن هناك عوامل تفسيرية أخرى كالعامل الثقافي والعامل الإيديولوجي10 كالقيم والعادات والدين التي تؤثر في سلوك الفرد وحركة اتجاه محيطه والمجتمع11.

3- **أهمية العوامل النفسية في الحركية الاقتصادية**: أغلب المحاولات التي قامت بها الدول الناشئة من أجل الخروج من دائرة التخلف باءت بالفشل، رغم الاستثمارات المتكررة للخبراء في الميدان الاقتصادي، وفي الوقت الذي فشل فيه تطبيق النظريات الغربية في البلدان الناشئة، فإن ألمانيا استطاعت إعادة بناء اقتصادها، الذي دمرته الحرب العالمية في عشر سنوات، النتيجة التي توصل إليها مالك بن نبي من هذه التجربة التي نجحت في ألمانيا الغربية كما في ألمانيا الشرقية دون رصيد كافي من الذهب في كلا البلدين، لكن محاولة تكريرها خارج ألمانيا فشلت. فلو تدبر أهل الاختصاص في الاقتصاد وفي التجربة الألمانية بالذات لاستفادوا منها واستخلصوا درسا اقتصاديا لا تقدمه لنا المدرسة الليبرالية ولا المدرسة المادية، ويرى مالك بن نبي أن أي مبدأ اقتصادي لا يمكن أن تكون له مقدرته التامة على التأثير إلا في الظروف التي يتفق فيها تع تجربة اجتماعية معينة وأشار إلى أن التجربة الألمانية بينت

أن هذه المقدرة لا تصدر عن ظروف اقتصادية محضة، بل هناك معادلة شخصية تشكلها الظروف نفسية والرهينة للوسط الاجتماعي وعليه حتى تؤتي النظريات الاقتصادية تأثيرها الاجتماعي يجب أن تطبق على التجارب الاجتماعية التي يقف فيها وعي كل فرد وإدراكه أمام المشاكل المادية.

كان مالك بن نبي يرى أن تناول المشكلة الاقتصادية في البلدان العربية سيكون بدون جدوى إذا لم يتم تناولها من أساسها، أي ابتداء مكن عناصرها النفسية، ويرى هذه البلدان تقل الوسائل فيها بسبب درجة النمو الاجتماعي وهي فضلا عن ذلك معطلة عن الاستعمال بفعل النقائص النفسية، وهذا يعني أنه ليست الوسيلة المادية فحسب هي التي تفتقدها، بل أنها تفتقد أيضا للاستعداد النفسي والعقل الذي ينمي اقتصادها،

ويرى مالك بن نبيي انه لن يكون بمقدوره الرجل المتخلف الدخول في أي اطراد للنمو الاقتصادي ما لم ينتقل إلى الوضع الايجابي الفعال باعتباره مبدأ ويضع المشكلة أولا في مصطلحات البقاء، وبالتالي يعمل على التوظيف الكامل لموارده المادية والبشرية، وهذا المفهوم يضع المشكلة الاقتصادية في المجال الإنساني والأخلاقي، لأن أي نظام اقتصادي إنما توجهه القوة الأخلاقية التي تفرض عليه تفسيرا إنسانيا وغاية تاريخية، بالإضافة أن مالك بن يشير إلى ملاحظة هامة جدا وهي أنه يجب عمليا أن سير النظرية الاقتصادية جنبا إلى جنب مع النظرية السياسية12.

والطريقة العلمية الوحيدة التي تجعل فيها الفكرة أو المبدأ جزء من التاريخ وهي أن يتحول النظري إلى واقع عملي أو على الأقل دافع عمل وإلى طاقة عملية، أو إلى إمكانية عمل .

فالدارس للاقتصاد الاشتراكي يجد أنه تكون على يد ماركس وانجلز، لكن تأثيره بدأ مع تكوين الضمير الاشتراكي منذ ثورة أكتوبر1917م، فلقد غرس لينين13 مدرسته مبدأ الاقتصاد الاشتراكي في عقلية ونفسية الشعب الروسي وفي حركته، فالاقتصاد الاشتراكي كما يري مالك بن نبي هو ثمرة توفيق بين أفكار ماركسي وبين ضمير ووعي الطبقات، وهو نتيجة لبناء العقلي وقد تنبأ بسقوط الشيوعية وظهور نظام عالمي جديد.

الخلاصة التي يمكن استنتاجها من هذه التجربة هي أن أي محاولة تهدف إلى وضع نظام اقتصادي جديد أو إصلاح نقائص نظام اقتصادي معين ينبغي ومن حيث المبدأ أن يضع في الحسبان العناصر غير الاقتصادية ولكن هذا يكون صعبا عند التطبيق بحيث يصعب التوفيق بين المعادلة الاقتصادية والمعادلة الاجتماعية أي يجب أن نكيف المعادلة الاقتصادية طبقا لمعادلة شخصية معينة.

هناك نظرة أخرى إلى الأسباب المساعدة على التنمية بخلاف رأس المال وعوامل الإنتاج الأساسية، العمل والمادة العمل، وهي أن هناك جزء من نسب التنمية تفسيرها إلا بعوامل التطور التقني ورأس المال البشري المتمثل في الإطارات والعمال المؤهلين من طاقات اجتماعية وهناك فرع هام من التحليل في هذا الإطار في ما يسمى الآن بنظرية رأس المال البشري وقد نتجت من عدت تجارب في هذا الميدان منذ بداية القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا14. وإذا ما عدنا إلى ألمانيا وتجربة شاخت 15 التي تكررت في إندونيسيا نستخلص أن أي محاولة تهمل العلاقة بين المعادلة الشخصية والمعادلة الاقتصادية تكون تجربة محكوم عليها بالفشل المسبق، وهنا يمكن أن نطرح السؤال التالي، كيف يمكن التوفيق بين معادلة إنسانية معينة خاصة بالبلدان الناشئة وبين المعادلة الاقتصادية ؟ وما هي الشروط الفنية لذلك لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية؟

يمكن القول أن الإنسان لم يحاول التوفيق بين المعادلة الاجتماعية والمعادلة الاقتصادية، ولذلك انحطت فكرة قداسة العمل على يد الاستعمار أخلاقيا واجتماعيا، بحيث ظل العمل طريقة لإرضاء مطالب الحكومة التي توزع الخبز كمنحة وليس كحق، ولم يرق العمل إلى الوسيلة الكفيلة لكسب العيش، وبالتالي انحط الفرد ولم تعط له الفرصة لحل مشاكله وإشباع حاجياته بوسائله الخاصة، بحيث ظل مجرد آلة في مرحة الاقتصاد الاستعماري16 وعليه صنع منه الرجل الجائع العاري، وهذا الأسلوب في تكوين الفرد حطم كل إمكانية للتكيف مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة لأن طبقات المجتمع كانت خاضعة لمنطق العبودية الاقتصادية. ونحن نواجه تحديات الاقتصاد المعولم، يجب القيام باستشارات واسعة لدى النخبة المثقفة في الميدان الاقتصادي، من أجل النظر في المشاكل الاقتصادية وطبيعتها البشرية حتى لا يصل بنا الأمر إلى نتائج نظرية بعيدة عن واقع الطبيعة الاجتماعية.

غير أن هناك من يشكك في نجاح التجربة الألمانية 17 بفضل نظرية شاخت والعوامل الداخلية، بحجة أن مشروع ماريشال الذي وضعته أمريكا لإعادة بناء أوروبا لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فالتحليل المتأني للأحداث التي أدت إلى مخطط مارشال وإلى غيره من البرامج الأخرى للمساعدات الخارجية كانت بهدف الحد من توسع الشيوعية 18ففي الواقع دخول بلدان أخرى متقدمة في طريق الدعم الخارجي مثل: بريطانيا، ألمانيا ، فرنسا والإتحاد السوفياتي سابقا شكل منافسة وتسابق مع المبادرات الأمريكية19.

وهنا يمكن أن نشير إلى أن نجاح التجربة الألمانية كان بفعل عوامل داخلية إلى حد كبير ومن أهم هذه العوامل الإرادة الوطنية، والسياسة الصناعية الموجهة للتصدير مع الأخذ بغين الاعتبار احتياجات السوق الداخلية والتوزيع العادل للداخل، وهذا يمكن أن نجده في تجربة كوريا الجنوبية الذي كان نموها ليس نتيجة الرأس مالية الغربية وليس من الشركات المتعددة الجنسيات، بل نجاحها يعود إلى تدخل الدول من خلال التخطيط وإلى عوامل ذاتية داخلية 20.

ثانيا- ارتباط المادة الأولية بالعملة في الاقتصاد

1- **محور المادة الأولية – محور الصناعة** : في إطار التحليل العميق لجذور الأزمة التي تتخبط قيها البلدان العربية قابلة مالك بن نبي بين محورين ،محور واشنطن – موسكو من جهة وبين ومحور طنجة – جاكرتا من جهة ثانية، وعرف الأول بنفسية القوة وعبر عنه الثاني بلفظ البقاء، ومن الناحية الاقتصادية أطلق على الأول محور الصناعة وعلى الثاني محور المواد الأولية، ورأى أن حل المشكلة للدول الناشئة المجودة على المحور الثاني يمكن في إقحام رجل المحور في النشاط الاقتصادي منتجا ومستهلكا ورأى حل آخر لمشكلة يرتبط بظاهرة الاتحاد الاقتصادي التي بدأت في العالم والرأسمالي والعالم الاشتراكي سابقا، وأورد لها مثالين من نظامين الاشتراكي الرأسمالي، الأول اتفاق الصين والاتحاد السوفياتي على إنشاء إمبراطورية زراعية مشتركة في مقاطع صينية كازاخستان السوفياتية لتشكل على أساسها وحدة اقتصادية في العالم الشيوعي21 الثاني مشروع كولومبو وهو مشروع انجليزي لإنعاش اقتصاديات خمسة عشر بلد في جنوب شرق أسيا، أعضاء في الكمنولث البريطاني، هذه الفكرة الخاصة بالاتحاد الاقتصادي يرى فيها حلا للبلدان الناشئة.

فالملاحظ إن التكتلات الاقتصادية أصبحت اليوم واقعا بالفعل مع إطلال مرحلة المنظمة العالمية للتجارة والوحدة الأوروبية في المجال النقدي وبعض التكتلات الأخرى، وإن الاستعمار ترك أثرا كبيرا في نفسية الرجل الموجود على محور طنجة – جاكرتا، فالدخل انخفض في هذه البلدان بعد الاستقلال السياسي للبعض من هذه البلدان حوالي عشرة بالمائة 10%، هذا الانخفاض يرجعه مالك بن نبي إلى الأوضاع والتكوينات الاقتصادية العالمية، وكذلك العوامل السياسية التي لها أثر كبير على مرحة الانتقال من مرحلة الثورة إلى ما بعد الثورة22، وهذا الانخفاض يعود أيضا إلى عوامل ذات طابع استراتيجي التي لها تأثير مع الأسواق العالمية وآليا على الأسواق المحلية، وقد يكون لهذا الانخفاض في الدخل سببا ذا طابع نفسي بدون شك أي بعناصر المعادلة الإنسانية لتلك البلدان، لأن جهاز الإنتاج مازال معطلا بسبب الجانب

النفسي الذي لا يزال تحت سيطرة الاستعمار، ولذلك يجب تناول المشكلة الاقتصاد في هذا المحور من الأساس أي يجب أن نأخذ بعين الاعتبار العناصر النفسية بالدرجة الأولى،لأن الشعوب العربية في هذا المحور تفتقر إلى الاستعداد النفسي إلى جانب الوسيلة المادية إذا ما سلمنا بأهمية العوامل النفسية وتأثيرها على نهوض البلدان الناشئة.

يمكن أن يكون حل المشاكل الاقتصادية منحصرا أساسيا في تكوين الوعي الاقتصادي أي بتكوين الفرد في عاداته وتقاليده وفي نسق نشاطه وفي مواقفه ،وذلك بهدف تكوين إنسان التنمية الذي يكون قادرا علي التكيف مع المشاكل الاجتماعية وخصوصا ونحن نواجه تحديات داخلية وتحديات خارجية في إطار تحديات العولمة والتكتلات الاقتصادية، لأن العالم الناشئ يفتقد إلى نخبة اقتصادية قادرة على التخلص من عقلية التبعية في الفكر والتقاليد دون الأساليب .

في هذا السياق يدخل الرجل المتخلف مرغما في نظام عالمي جديد تسيطر عليه عوامل معينة لها القدرة على التأثير الإيجابي والسلبي معا فالأمر بالنسبة إلى الفرد كما هو بالنسبة للمجتمع يتعلق بأن تحقيق أقصى حد ممكن من القدرة التأثيرية، ولكن العكس يحدث غالبا في البلدان التي تقل فيها الوسائل المادية أو البشرية بسبب درجة النمو الاجتماعي، هذه الوسائل إن وجدت فهي معطلة بفعل النقائص النفسية والاستعداد العقلي .

وعليه فلكي يحدد الرجل الموجود في محور البقاء وجهته الاقتصادية عليه أن يتخلص من عقلية التبعية في كل شيء، وإلا فانه لا يحقق النمو الاقتصادي المرغوب، ولذلك يمكن طرح المشكلة على أساس أنها قضية بقاء ليس إلا. هناك أمر آخر يثير الجدل في هذا المحور، هو وضع مشكلة الغذاء، بحيث أن التوفيق الكامل لموارد تلك البلدان المادية والبشرية، يطرح المشكل من الأساس لأنه يصعب التوفيق بين فكرة المنفعة وفكرة الحاجة، بالإضافة إلى مشكلة التوزيع، فالمذهب القائم على أساس المنفعة يعتمد على العرض والطلب في توازنه، يتنافس مع المذهب القائم على فكرة الحاجة أي الذي يتوازن على أساس مبدأ الإنتاج والاستهلاك.

فعندما نتكلم عن اقتصاد الحاجة نكون أمام فرض الحق لكل فرد في أن يحصل على خبزه اليومي، ويمكن من هنا أن نستنتج أن العمل واجب يومي على كل فرد، ويجب اعتبار أن الإنتاج والتوزيع يخضعان لفكرة الحاجة وليس للاعتبارات التجارية القائمة على فكرة المنفعة وهذا الاتجاه الاقتصادي نجده يسود تقريبا في جميع البلدان الواقعة على محور طنجة – جاكرتا ،ويجب الإشارة هنا إلى أن العوامل النفسية التي أدت إلى التخلف، يجب على الشعوب أن تدرك تخلفها الناشئ عن عوامل اقتصادية بحتة، إن اقتصاد البلدان الناشئة لم ينتقل إلى مرحلة

التصنيع بعد، وعليه يمكن الاعتماد على الزراعة من جهة ومن جهة أخرى على المواد الأولية الخام وهذان هما ثديا التنمية المستدامة والاقتصاد الموحد ووسيلة بحثه23.

وإذا ما عدنا للمقابلة بين المحورين من الجانب الفكري، نجد أن محور طنجة-جاكرتا في شبه تبعية لمحور واشنطن-موسكو فأي برنامج للتصنيع في المحور الناشئ سوف يواجه مشكلة الإنتاج الزراعي، ومشكلة تسويق المواد الأولية، بالإضافة إلى مشكلة الفرد الناشئ الذي يعتبر مستهلكا لا منتجا.

وعلى البلدان الناشئة إن تضع في الحسبان التطور الذي يحدث حاليا في العالم ويجب أن تعمل على خلق أوضاع اقتصادية متكاملة لإنشاء ما يسميه مالك بن نبي الاقتصاد الموحد أو اقتصاد المحيط 24، أي تعاون يكون على محور دول المادة الأولية مع الانفتاح على محور الصناعة دون ذوبان فيما يعرف حاليا بالعولمة، مادام الانتقال إلى المرحلة الصناعية لا يمكن أن ينتج دون فائض في الإنتاج الزراعي، وبما أن هذه الدول تواجه أيضا مشكلة تسويق المواد الأولية فإنها تكون عائقا أمام برنامج التجهيز الصناعي، لأن البلدان الناشئة لا تملك وسائل كفيلة لتغيير المواد الأولية وتصنيعها بالإضافة إلى أنها تفتقر إلى الإطار الاجتماعي والتخصص الفني بالإضافة إلى مشكلة الوعي الاقتصادي.

يرى الاقتصاديون أن ما يميز العلاقات الدولية هو سعي مختلف الدول إلى تحقيق رفاهيتها المادية بواسطة الأعمال والمبادلات، بحيث نجد التركيز على العامل الاقتصادي باعتباره العنصر المحرك للعلاقات الدولية فسمير أمين يقسم العالم إلى قطبين هما بلدان المركز وبلدان المحيط، بلدان المركز هي الرأسمالية شديدة التصنيع وبلدان المحيط هي بلدان العالم العربي والتفاوت بين البلدان في أساسه ذو طابع اقتصادي فالفوارق وعلاقات السيطرة والاستغلال لا يمكن تفسيرها إلا بوجود البلدان العالية التصنيع التي تعمل على تصدير منتجاتها واستغلال ثروات الدول الفقيرة وهذا يعكس وجود الشركات المتعددة الجنسيات25 .

2 - **المقايضة كحل لتصدير البلدان الناشئة لموادها:** إن مشكلة تسويق المواد الأولية الخام التي كانت ولازالت تشكل أهم صادرات الدول الواقعة على محور المواد الأولية، تضطر هذه البلدان إلى تصدير هذه المواد الخام إلى محور الصناعة لأنها لا تملك وسائل تصنيعها وتحصل مقابلة ذلك على عوائد مجحفة، لأن أسعارها لا تحددها العناصر الاقتصادية الخاضعة لقانون العرض والمطلب وإنما تدخل فيه اعتبارات مالية وسياسية وإستراتيجية، كذلك نجد التوجه لبعض الدول التي اعتمدت مبدأ مقايضة مادة أولية بمادة أولية أو مادة أولية بتجهيز صناعي

ولكن هذا التوجه اصطدم بهيمنة العملة، والتي يمكن أن تواجه بسياسة اقتصادية معارضة لها وذلك بإنشاء كتلة المواد أولية على أساس مبدأ التعايش لا على أساس مبدأ التحدي.

وعندما نتكلم عن المواد الأولية فهذا ينطبق بالدرجة الأولى على البترول، الحديد والفوسفات، فهناك عدة عوامل تحدد سعره، وهكذا تخضع سوق المواد الأولية إلى سوق المال وعملية تسويق المواد الأولية تخضع للتيارات التجارية والسياسية العالمية أي لمصالحة الدول ذات القدرة الاقتصادية العالمية، والسؤال الذي يمكن أن نطرحه كيف يمكن معالجة تسلط العملة على المادة الأولية ؟

إنه من الواجب أن نحرر تسلط العملة على المادة الأولية في السوق العالمية، بإنشاء اقتصاد موحد بين بلدان محور المادة الأولية ،لتسويق المواد الأولية ومواجهة الإستراتيجية المالية الاحتكارية في شكل التعايش مع بلدان محور القوة، وبالتالي يمكن إيجاد نقطة التقاء بين محور المادة الأولية ومحور الصناعة وذلك باعتماد مبدأ المقايضة.

إن التقسيم الدولي للعمل والتبادل غير المتكافئ بين السلع الأولية التي تخصصت في إنتاجها وتصديرها البلدان الناشئة والسلع المصنعة التي تصدرها الدول المتقدمة ليس في صالح السلع الأولية التي تصدرها هذه البلدان وهذا الأمر يؤدي إلى انخفاض القدرة الاستيرادية للسلع الاستثمارية اللازمة لتنفيذ برنامج التنمية26وفي هذا الصدد يقول شارل بيترهايم "داخل التشكيلات الاجتماعية حيث يهيمن نمط الإنتاج الرأسمالي بأن هذه الهيمنة – التبادل غير المتكافئ – تمدد على وجه الخصوص نحو تجديد الإنتاج الموسع لشكل إنتاج الرأسمالي أي إلى انحلال أشكال الإنتاج الأخرى وإلى إخضاع تعامليها في علاقات الإنتاج الرأسمالي "27.

هذا يعني أنه من الممكن العمل بمبدأ التقسيم الدولي للعمل أو التخصص الدولي مابين الشمال الجنوب، وهذا حسب نظرية التجارب الدولية، وهنا عندما نتطرق إلى مشكلة تسويق المادة الأولية يمكن الإشارة إلى أن إمكانية التكامل بين البلدان الناشئة المتوفرة وخصوصا بلدان المغرب العربي28.

3- **مشكلة الاقتصادانية بالبلدان الناشئة:** هذا المفهوم حسب مالك بن نبي يشكل خطرا يرى بأنها حالة نفسية أكثر منها اقتصادية، أفزت من يظنون أنهم قادرون على حل جميع المشاكل اقتصادية وكانت نتيجة منهج التنمية الذي تبنوه قد قاد إلى ما هو أسوأ من أدوار التخلف كلها لأنه المضلة التي بدأ يتم تحتها تدمير كل القيم الثقافية للمجتمع، وفي هذا الصدد أشار إلى أن الصين انتصرت ثقافيا لأنها قامت بثورتها الثقافية، وأن العالم الناشئ في

حاجة إلى العودة للتمسك بقيمه حتى تذلل المصاعب ولاسيما العقد النفسية التي تعوق تنميتها الاقتصادية.

إن الوعي الاقتصادي كما سبق الذكر لم ينم في البلدان الناشئة بنفس النمو في الغرب، وهذا ما أدى إلى وجود تعارض كبير بين المحورين، هذا العارض راجع إلى أسباب نفسية، بحيث نجد أن الاقتصاد في الغرب ظل في أساس الحياة الاقتصاد وقاعدة جوهرية لتنظيمها، أما الدول الناشئة فاقتصادها ظل اقتصادا تابعا، ودعائم مفاهيم النشاط الاقتصادي لم تظفر بدقة ووضوح داخل هذه البلدان الناشئة، في حين أن الغرب أصبح على عتبة نظام اقتصادي جديد بل وصل إلى إيجاد دعائم مفاهيم جديدة كساعات العمل والقدرة على الإنتاج والدول الناشئة لم تتخلص من السلبيات الموروثة من الاستعمار29حتى أصبحت هذه العوائق تمثل صعوبات مادية أمام كل تنمية، بل تمثل عقدا نفسية في الكثير من الحالات، الاقتصادانية كما يعبر عنها مالك بن نبي لا تحتوي على أي واقع اقتصادي معين أو مفهوم اقتصادي خاص بل تحتوي على تناقضات وتدور في حلقة التبعية للمغرب.

والاقتصادانية في جوهرها استعدادا جديدا لسلب القيم الأخلاقية تجسيد الاستعمار الاقتصادي الحقيقي وغياب التنمية الاقتصادية حال دون الوصول إلى التنمية المطلوبة، بل أدت هذه السياسات إلى هجرة الإطار الاقتصادي وهذا ما علمت عليه الدولة الغربية ،بحيث امتصت جل الكفاءات هذه الأساليب أدت إلى تكوين فجوة بين الإطار الاقتصادي المكون في مدرسة كبرى وبين واقعه الاقتصادي ومن حيث عمله، أضف إلى ذلك التخلف النتائج عن بعض الوسائل في المجال الاقتصادي.

وإذا ما تأملنا في تجربة الصين فإننا نجد أن هذا البلد عمل على التخلص من الجانب السلبي في التفكير بحيث عندما كان أمام الصين الخيار بين الصنع أو الشراء، فضلت الصنع، ولكنها لم تقتصر في هذا الجانب إلا عن طريق القيام بالثورة الثقافية، وحسب مالك بن نبي فإنه يجب على البلدان الناشئة أن تقوم بثورة الثقافية وذلك من أجل تذليل المصاعب النفسية إن أرادت الوصول إلى التنمية الاقتصادية المرغوبة .

بالإضافة إلى الاعتماد على السلطان الاجتماعي في الخطط التنموية وبعده سلطان مال 30، لأن التنمية الاقتصادية إذا تم إخضاعها منذ البداية إلى إرادة المال دون الإرادة الحضارية فمهما كان الواقع الاقتصادي ينبغي عند القيام بالتنمية أن نعطي أهمية للجانب الاجتماعي وحتى في المناهج الاقتصادية31

ثالثا- قصور التفسير الاقتصادي لتطور البلدان الناشئة

1- **اجتهاد الإنسان في الاقتصاد:** إن إنسان التنمية المنشود في فكر مالك بن نبي نكاد لا نجد له أثرا اليوم على محور طنجة –جاكرتا وهذا ناتج عن طبيعة موقفه من الأشياء، بحيث نتيجة صعوبات نشأت من موقفه من الأشياء لا من طبيعة الأشياء ذاتها، نجده استسلم للتقاليد والعادات وظل في المجال النظري مقلدا لأفكار غيره، ضيق على نفسه مجال اجتهاده باهتمامه بالاختيار بين المناهج الموجودة وفي كل منها حاول تركيب روح على جسم غريب يرفضها وترفضه، وهذا الاختيار يقف أمام مشكلات لا يجد لها حلا إلا على حساب مبادئه فإذا مال إلى الرأسمالية يصطدم بإباحيتها وعدم ارتباط القيم الاقتصادية فيها بالأخلاقية وبشروطها الفنية التي تقود إلى الربا، وإذا اتجه إلى الاشتراكية اصطدم بالتعارض بين المادية والمبادئ الأخلاقية، بالإضافة إلى مشكلة تحديد الملكية وإلغائها .

إضافة إلى الانهيار الذي كان قد توقعه مالك بن نبي للشيوعية، هذا التعثر هو الذي سبب للبلدان الناشئة مشاكل اقتصادية، لأنها تعتقد أن الموجود من المناهج الاقتصادية هو ما يمكن إيجاده، فالرأسمالية تعتقد على تجميع رأس المال من أجل الاستثمار باعتباره الوسيلة المثلى لدفع عجلة الاقتصاد، وذلك عن طريق البنوك، وعلى أساس الفوائد المتعارضة مع المبادئ الأخلاقية، يحاول الإنسان بعد ذلك التخلص من مشكلة الفوائد وكأنه من الناحية الفنية يحاول فصل جسم عن روحه ويرجو أن الجسم يبقى حيا وسيقوم بمهماته32.

إن النشاط الاقتصادي عموما والاستثمار خصوصا في اعتقاد الفرد الناشئ لا يمكن من دون تدخل المال، ومن هذا التصور يبدأ التعثر في الفكر وفي التفسير الاقتصادي ومنه تنشأ المشاكل الاقتصادية، وبالتالي عوائق تنموية نابعة من الطبيعة موقف من الأشياء لا من طبيعة الأشياء ذاتها كما سبق الذكر، هذا القصور في التفكير وفي التصور هو الذي جعل التفكير محدود الاختيار ومنه بدأ التعثر ،و اليوم ونحن ندخل الألفية الثالثة يجب على أهل الاختصاص تقدير مسؤولياتهم على اعتبار أن القضية المطروحة على العالم الناشئ ليست قضية تحقيق استمرار الحياة من أجل إنقاذ الكيان المتبقي وتطلعت المصالح الفردية الاقتصادية فقط، بل هي قضية دفع العجلة إلى الأمام، ويجب القيام بغسيل كامل للعقل الناشئ، وعقل إنسان محور المواد الأولية، تهيأت الذهن البشري للدخول في العولمة، كما يراه محور الماد الأولية لاكما يراه محور الصناعة، لأن المحور الأول يقتضي البقاء في إطار التعاون جنوب – جنوب وبناء الاقتصاد المحيط أو الاقتصاد الأفروآسيوي كما يرى ممالك بن نبي33.

ويرى سمير أمين أن التوسع السوق العالمية يشكل القانون المطلق للتنمية من محلي تحول السوق إلى وطني بالتالي إلى عالمي34 يقصد هنا بالتنمية الرأسمالية، إن الرأسمالية ليست إلا تراكم رأس المال، يؤدي هذا التراكم إلى توسع مستمر للأسواق تنتهي بتكامل اقتصاد دولي، ويتحقق ذلك بتحطيم الأشكال الاقتصادية الأخرى ،لكن سمير أمين يقلل من أهمية دور التبادل العالمي في نشوء رأس المال.

2-**قصور التفسير الاقتصادي للتطور:** سبق وأن قلنا في العنصر السابق أن القصور في التصور وفي التفكير هو الذي جعل اختيارنا بين المناهج الموجودة محدودا ،فإذا ما لاحظنا خريطة توزيع الإمكانية الاقتصادية مرتبطا كثيرا بأسباب غير واقعية.

فإذا ما عدنا إلى التجربة الألمانية باعتبار ألمانيا من القارة الشمالية وإندونيسيا من القارة الجنوبية، فأندونيسا استرجعت سيادتها كاملة وشرعت في تطبيق مخطط تنموي للخبير شاخت35 ولكنها فشلت وخرجت دون حصيلة في الميدان الاقتصادي في حين أن هذا المشروع نجح في ألمانيا بعد خروجها من الحرب العالمة الثانية فاقدة لكل الوسائل في الإنتاج الصناعي وفاقدة لسيادتها وتعيش على أرض فقيرة من الناحية الزراعية، ولكن ألمانيا بعد فترة من الزمن لا تستعيد مركزها الاقتصادي في العالم فحسب، بل تضيف إليها مكتسبات جديدة، جعلتها من الدول الرائدة اليوم اقتصاديا وأصبحت ضمن الدول الكبرى في السوق العالمية.

هذه الموازنة الجزئية تجعلنا نطرح عدت تساؤلات، وعليه يجب على القارة الجنوبية أن تطرح قضية التخلف في الإطار العام، لا ضمن نطاق اقتصادي ضيق خصوصا إذا ما اقترنت النظرة الاقتصادية وبانتظار الأموال الأجنبية وبالتحديد من القارة الشمالية، لذلك يحب ربط المشاكل الاقتصادية بجذورها الاقتصادية الثقافية وإعطاء القيمة والمكانة اللائقة للإنسان بالدرجة الأولى لأن قيمة الإنسان في المنظومة الاقتصادية لمالك بن نبي هو الذي يجسد مفهوم الحركة الاقتصادية من أجل استمرار الحياة الاقتصادية وتحقيق مقاصد أخرى تتجاوز حدود الاقتصاد.

كما يمكن أن يشير هنا مرة أخرى إلى أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومشروع مارشال وبرنامج المساعدة الأمريكية، وبرامج التخفيف المتبادل للتعريفات الجمركية الذي أعلنته الجات وبعدها المنظمة العالمية للتجارة، والسوق الأوربية المشتركة سابقا، كل هذه المخططات والمؤسسات قد لعبت دورا هاما في الاستراتيجيات الاقتصادية والهادفة إلى عقلنة التجارة العالمية36، والتي استفادت منها في مجملها الدول الصناعية.

3- **الأسس الحضارية للتطور الاقتصادي:** كما يستبدل الثوب القديم تستبدل الأمم الأفكار التي انحطت بسببها وبذلك تتجسد الحركية الاقتصادية بتغير الإنسان نفسه وخصوصا عندما يدرك معنى جديد لوجوده في الكون باعتبار الإنسان هو محور الحضارة 37وعليه فآي تفكير في مشكلة الإنسان هو في الأساس تفكير في مشكلة الحضارة وأي تفكير في مشكلة الحضارة، هو في الأساس تفكير في مشكلة الثقافة وأي تفكير في مشكلة الثقافة ،هو في الأساس تفكير في مشكلة التربية وأي تفكير في مشكلة التربية هو تفكير في مشكلة المنهج وأي فراغ لا تملاه أفكارنا ينتظر أفكار معادية لنا .

هذه السلسلة من الأفكار تحقق للعالم الناشئ استقلاله في مجال الأفكار، وبالتالي استقلاله الاقتصادي، فالتغيرات التي تحدث في عالم الاقتصاد في جوهرها تغيرات حضارية تعتري القيم والأذواق في منعطفات التاريخ وهي لا تؤثر في عالم الاقتصاد فقط، بل تؤثر في محتوى النفوس ويرى مالك بن نبي أن الاقتصاد مهما كانت نوعيته المذهبية فهو تجسيد للحضارة وهذا التجسيد الوظيفي يحمل للحضارة جانبين جانب معنوي هو إرادة تحرك المجتمع نحو تجديد مهماته وجانب مادي هو إمكان يضع تحت تصرف المجتمع الوسائل الضرورية للقيام بهذه المهمات، فإذا توفرت الإرادة يمكن إيجاد الإمكان الحضاري، بينما فقدان الإرادة في نشاط أي مجتمع يؤدي إلى تجميد إمكانه مهما كان حجمه المادي.

ولو تدبر أهل الاختصاص في الميدان الاقتصادي وتعمقوا في البحث عن جذور الاقتصاد، لتوصلوا إلى أن الاقتصاد ليس قضية إنشاء بنوك وتشيد مصانع فحسب، بل هو قبل ذلك تشيد الإنسان وإنشاء سلوكه الجديد أمام حل كل المشكلات ومواجهة التحديات في إطار نوع من التعايش.

ولو عدنا إلى عالم الاقتصاد، فإننا نجد عالم الكميات وعالم الأرقام يأتي في المرتبة الأولى وتأتى قبله الإرادة الحضارية، تدخل الكميات والأرقام عندما تنطلق عملية الانجاز ويتطلب انجازها إشراف، تنظيم ورقابة بقدر ما يكتمل الإمكان ولا يكتمل النهوض الاقتصادي إلا إذا كان هناك عامل نفسي يجسد الإرادة الحضارية والإمكان الحضاري.

يقول جون نيف "إن اقتصاد الوفرة الذي يقاس بالكميات، والذي بدأ يسود خلال القرن التاسع عشر، في أجزاء من أوروبا، بريطانيا وأمريكا، لم يكن كما يعتقد أهل العصر الحديث عامة، والسبب الأساسي للتقدم الروحي والأدبي الذي حصل في الأزمنة الحديثة، إذ يبدوا أن التقدم الروحي والأدبي الذي بدأ أثناء احتدام الحروب الدينية كان عاملا رئيسيا في نشوء اقتصاد

الوفرة هذا إذا كان يتعذر حصول مثل هذا التقدم لولا المساعدة الإلهية التي منحت للروح، لكن كان لا بد لإرادة الإنسان هذه الإرادة الحرة من أن تطلب هذه المساعدة، وان تجندها طوعا لمواجهة المسائل في تلك الميادين من التجربة الدنيوية، أي الميادين الخاصة بالدين والفن والأخلاق التي أثبتت الأساليب العلمية الجديدة عجزهما فيها، وسعى أجدادنا إبان الثورة العلمية التي بدأت عند ملتقى القرنين السادس عشر والسابع عشر إلى الوصول بالإنسان كله إلى الكمال، لا إلى مجرد تحسين معرفته عن العالمين المادي والحياتي ولو أن هؤلاء الأجداد ركزوا جهودهم بلا استثناء على تلك الجوانب من الطبيعة البشرية التي تقع في مجال التفكير العلمي والاقتصادي الجديد،لوجدت الأجيال التي ولدت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أمر تأسيس اقتصاد الوفرة ... أصعب حتى مما يمكن كان قد حدث بالفعل ..."38

من خلال ما سبق يمكن القول أن نرى انه لإنجاح أي خطة اقتصادية يجب ربط الاقتصاد بالقيم الحضارية وإعطاء أهمية للعنصر البشري باعتباره رأس المال الاجتماعي إذا ما توفرت لديه الإرادة الحضارية، وهذا كما يراه الاقتصاديون 39 في نظرية رأس المال البشري ولكن بوجهة نظر ليست ذاتها كما هي لدى مالك بن نبي 40

رابعا- شروط الإقلاع الاقتصادي

1- **المال والعمل ودورهما في التنمية:** إن الأزمات التي تعاني منها الدول الناشئة وبالتحديد الواقعة على محور المواد الأولية ،مصدرها داخلي بالدرجة الأولى فعندما تكلمنا عن القصور في التفسير الاقتصادي في عنصر سابق، وجدنا أن الإشكال يطرح بمصطلحات البقاء وإذا ما أردنا البحث عن العلاقة ببين المال العمل السائدة اليوم نجد أن هذه العلاقة هي مصدر المشاكل الاقتصادية والعائق الكبير أمام الخطط التنموية.

فربط قضية العمل بقضية المال أصبحت تشكل عائقا أمام القيام بمشاريع استثمارية لأن العمل مقيد بشروط مالية، فالمال مهيمن على تسخير العمل ولم تتغير هذه الشروط إلا فيما يخص ملكية رأس المال، ولم تحاول هذه البلدان الناشئة البحث عن دور المال الأساسي، هذه العلاقات كانت ولا زالت منذ ظهور اقتصاد التبادل، أصبح من الضروري البحث عن وسيلة لتسيير عملية التبادل وتقرر اختيار الذهب والفضة ونشأ المال ليقوم بدورين، فالدور الأول يتفرع عن عملية التوزيع بل عن عملية الإنتاج بحيث كان المنتج يقوم بعملية توفير أو تخزين جزء من عمله لمواجهة الحاجة المستقبلية الطارئة، ومهما كان سواء الذهب أو الفضة كان وسيلة

لاختزان العمل أي أصبح المال مخزنا تماما كما تخزن الكهرباء، فيما يسمى بالمخدرات وهذا الجزء المخزن هو فائض العمل الحاجيات الضرورية.

ولما كان الذهب يقوم بهذا الدور، كانت الأوضاع الاقتصادية في تطور فنشأت فكرة تجميع الكميات المختلفة من الذهب في خزان جديد سمى المصرف وبقدر ما تراكمت الأموال في منشآت المصرف تحول طابعها الاجتماعي فأصبحت تمثل رأس المال، ثم تحولت العلاقة بين المال والعمل فبعد أن كان المال خزان للعمل أصبح سجن له ولا يتحرك إلا بسلطته41.

يرى أدم سميث أن تطور الصادرات يبقى مرهونا وتابعا للتحولات داخل البلد المصدر إليه لأن البلدان الناشئة تبقى في افتقار لرأس المال، لذلك تسعى بالاستمرار للاستدانة من البلدان المتقدمة، وهذه الطريقة تبقى البلدان الناشئة دائما مدينة42، وهذا الأمر ينطبق ليس على الصادرات الاستهلاكية بل حتى الأجهزة الصناعية والتكنولوجية والخدمات التي تلعب الدور الأساسي في الاستثمار في بالدول الناشئة، وارتباطها بالمال أو التمويل بهذا المعنى ،فإن التنمية تبقى رهينة هذا العمل.

واليوم بعد أن أصبح دور المال مجرد خزينة يودع فيها فائض العمل أصبح الفرد والشعوب العربية لا تفكر في مشروع اقتصادي إلا بربطه مباشرة بالمال وكأن العمل أصبح سجينا لا يتحرك إلا بإذن صاحب السجن الذي يتمثل في المؤسسات المالية الدولية، التي تتحكم في رأس المال هذا الوضع الذي تتحكم فيه الدول الصناعية تعمل على وضع خططها الاقتصادية على هذا الأساس، لأن الخطط التنموية لا تقوم إلا بشروط الدول الرأسمالية وتحت رحمة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء وللتعمير وللخروج من هذه الأوضاع المتردية يجب أن يتحرك النشاط في إطار الحركية الاقتصادية انطلاقا من الإرادة الحضرية لأن النهوض الاقتصادي يجب أن لا يعتمد على المال فقط، وهذا نجده في تجربة اليابان، وتجربة ألمانيا، فالقضية إذن بالنسبة لدول المحور الناشئ ليس قضية إمكان مالي كما هو سائد اليوم لكنها بالدرجة الأولى قضية تعبئة الطاقات الاجتماعية وكما يرى مالك بن نبي التوفيق بين الإنسان، التراب والزمن في مشروع معين تحركها إرادة حضارية لا تتوقف أمام الصعوبات، وأيضا يجب الإشارة في هذا المقام إلى تجربة رائدة هي تجربة الصين الشعبية فالصين خرجت من العدم فتحولت بفضل سواعد أبنائها وبفضل أبناء الصين لا غير وعن طريق المجهودات الجادة، هذه التجربة تعبر عن طاقة الإنسان الصيني عندما تحركه طاقة حضارية، وتدل هذه التجربة على استقلال المال عن العمل لأن العمل أصبح لديهم شيئا مقدسا فمتى يتخلص العمل من سلطة المال في البلدان الناشئة ؟

وهنا يمكن الإشارة إلى بعض البلدان التي قطعت شوطا هاما في التنمية وركزنا هنا على تجربة الصين نظرا لاعتبارها نموذج اقتصادي رغم الكثافة السكانية الهامة .

2- **الاستثمار الاجتماعي كشرط أساسي للإقلاع الاقتصادي 3 4:** إننا نربط في أذهاننا ومشروعاتنا قضية العمل بالمال، بحيث أصبح العمل مقيد بشروط مالية ينطلق بدونها، مما يجعل صاحب رأس المال متحكما في صاحب العمل والبلدان المتقدمة متحكمة في البلدان الناشئة وأصبحت خطط التنمية لدى الشعوب العربية لا تنفذ إلا على شروط الرأسمالية، ونجاح المشروعات في الدول الناشئة ليست مرتبطة ومشروطة فقط بحجج المال الذي تقدمه الدول المتقدمة بقدر ما هو مشروط بتحويله إلى وسيلة عمل بين الأيدي التي تحركها إرادة بقاء كما حدث قي ألمانيا، الصين واليابان .

فالقضية إذن بالنسبة للدول الناشئة ليست قضية إمكان مالي وإنما قضية تعبئة للطاقة الاجتماعية تحركها إرادة حضارية، فمالك بن نبي توصل إلى أن الإمكان الاجتماعي هو الذي يحد مصير الشعوب والدول، كما لاحظ أن التنمية في هذه الدول تعثرت لأنها رسمت خطط التنمية على أساس الاستثمار المالي بينما تقدمت الصين اقتصاديا لأنها طبقت مبدأ الاعتماد على الذات أي الاستثمار الاجتماعي ،هذا الاستثمار الاجتماعي يمكن أن يعوض النقص في الاستثمار المالي في البلدان الناشئة وهذا ما نجده في تجربة الصين بحيث استثمرت 16% من الناتج الوطني الخام واعتمدت على الاستثمار الاجتماعي وجعلها في ذلك تجربة رائدة في كيفية توظيف الإنسان، التراب والزمن ،كما يمكن أن نستفيد من هذه التجربة درسا تربويا لأن الإنسان الذي يمارس العمل المشترك يدرك من خلاله ما يتحقق على يده في المزرعة والمجتمع، والعالم الناشئة لا يمكنه تغيير أوضاعه الاقتصادية إلا يقدر ما يطبق خطط اقتصادية تتفق مع أبعاده النفسية، ويمكن أن تحقق النهضة الاقتصادية هذا الجانب التربوي الذي يجعل من الإنسان القيمة الاقتصادية الأولى، بوصفه الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق الحركية الاقتصادية وخطط التنمية، بالإضافة أنه يجب على الدول الناشئة في المجال الاقتصادي أن تكون أفكارها متطابقة مع واقعها ولا يكفي أن نتكلم عن الاستثمار الاجتماعي وفي البرامج الاستثمارية نعتمد على الاستثمار المالي44.

وتتمثل إحدى المحاولات لتفسير ما لاحظه ليونتيف من تناقص بين ظاهري في أخذ رأس المال البشري بعين الاعتبار ورأس المال إنما هو نتيجة استثمار في تدريب اليد العاملة يسمح بتوفير عمالة ماهرة تزيد من إنتاجية العمل45، فخصائص اليد العاملة في للجزائر مثلا

تتميز بالنسبة العالية للشباب 65 بالمائة تقريبا وارتفاع نسبة التمدرس، هذه الميزات على المستوى العام تؤثر على الموارد البشرية في المؤسسات والقطاعات الاقتصادية عامة46 ولذلك يجب الاهتمام بالعامل وقيمة الثقافية في المؤسسة وفي محيط العمل عموما.

هنا يمكن الإشارة إلى أن مالك بن نبي استعمل عنصر الإنسان كوسيلة أو أداة لصنع الإرادة الحضارية ولتعويض النقص في المال عن طريق الاستثمار الاجتماعي كما اعتبره عنصرا هاما في نجاح تجربتي ألمانيا والصين الشعبية.

ويرجع الاختلاف في الهياكل الصناعية إلى مستوى التنمية إلى عوامل ثقافية واجتماعية أطلق عليها عالم الاجتماع جيمس كولمان47 اسم رأس المال الاجتماعي بمعنى مكونات رأس المال البشري، وتظهر أهمية رأس المال الاجتماعي عندما نلاحظ التفاوت بين المجتمعات، فالعنصر البشري هو العنصر الأساسي في العملية الاقتصادية لكونه العنصر المنتج والمستهلك، وزيادة العنصر البشري أو نقصانه تؤثر في نطاق العملية الاقتصادية.

3- الإرادة الحضارية ودورها في التنمية الاقتصادية: عندما نتكلم عن اقتصاد الحاجة يجب أن نفرق بين نوعين من الحاجة، حاجة يغطيها المال وحاجة تغطيها إرادة حضارية، كالإرادة التي فرضت الزكاة للفقير المسكين وابن السبيل، وأنه إذا تم التوزيع وفقا للإرادة الحضارية دون اعتبار الإمكان المالي هو الأساس تكون الديناميكية الاقتصادية في صورة مسلمتين، لقمة العيش حق لكل فم والعمل واجب على كل ساعد، فالمسلمة الأولى تكون التزاما اجتماعيا وغاية أخلاقية تقرها إرادة حضارية في مبدأ الزكاة، والثانية ضرورة يفرضها استمرار التفاعل بين قطبي الإنتاج والاستهلاك، ولكي يتم التوفيق بين الإنتاج والاستهلاك على أساس المسلمتين لا بد من توفر كل الشروط النفسية والتقنية الضرورية لعملية الانطلاق الاقتصادي، فالقضية في البلدان الناشئة ليست قصورا في الإمكان وإنما قصور في التصور وفي التصرف والسياسة والتخطيط، لذلك يجب على البلدان الناشئة أن تعيد النظر في تعويض النقص في الاستثمار المالي وذلك عن طريق الاستثمار الاجتماعي ليحقق لهذه البلدان ولعالم الاقتصاد أخلاقياته وتجنبه لتلك الانحرافات الإباحية والمادية التي سادت العالم ،فالبلدان الناشئة تواجهها تحديات داخلية بالإضافة إلى الزحف الاقتصادي في إطار العولمة من الخارج، ولذلك يجب تعبئة الطاقات الاجتماعية على أساس المسلمتين المذكورتين لدفع الحركية الاقتصادية ومواجه للزحف الاقتصادي والإفرازات السلبية للعولمة وما ترتب عنها من أزمة مالية عالمية قد تودي إلى ركود اقتصادي غير مسبوق.

خامسا- فشل المناهج المستوردة للتنمية

1-**الحلول المستوردة وتأثيرها على البلدان الناشئة:** إن القارئ للفكر الاقتصادي والتجارب الحديثة في الميدان الاقتصادي والمتتبع على الخصوص لتجارب الدول التي كانت تسمى دول العالم الثالث يتساءل عن الأسباب التي أدت إلى فشل الحل الاشتراكي، رغم أن الاشتراكية وجدت لها سوقا في هذه الدول، ولماذا فشلت الليبرالية في هذه البلدان ؟ نعتقد أن المشكل يكمن أساسا في أن هذه الدول لم تتخذ حلا لمشاكلها نابعا من ضمير هذه البلدان وعقيدتها وتراثها لأن الحل الاشتراكي على الخصوص كان حلا دخيلا مستوردا، يتعارض مع الأوضاع الاجتماعية والثقافية لهذه البلدان وهذا يمكن أن ينطبق على الحل الليبرالي والليبرالية الحديثة أيضا، فالمجتمعات الناشئة التي استوردت الحلول الجاهزة دون الوسائل، ظلت تحل طرفا واحدا من المعادلة .

بينما الواقع الإنساني لا يفسر على أساس معادلة واحدة من المعادلات الموجودة، بل على أساس معادلة اقتصادية ،و أخرى اجتماعية تختلف من مجتمع إلى آخر حسب درجة النمو والتخلف، هذه المعادلة هي التي تحدد فعالية أفراد المجتمع أمام مواجهة المشاكل الاقتصادية ،ومعادلة تسوي بين إنسان وآخر في كل مكان تسمى بالمعادلة البيولوجية48.

والملاحظ أنه يوجد سلطة على المعادلة الاجتماعية واضح من طرف محور الصناعة وهذا ما أدى إلى الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية من طرف هذا المحور على محور المواد الأولية، وهذا ما أدى إلى وجود حتمية نابعة أساسا من هذه الهيمنة، هذه الحتمية تدرك سلطانها على التوجه العام للدول الناشئة، فتصرف الفرد داخل محور القارة الجنوبية مقيدا بشروط اجتماعية سبقته للوجود، وبالتالي ضلت فعاليته مشروطة بمعادلة اجتماعية تفرض على سلوكه نوعا من الحتمية ولا يمكن أن يتخلص منها إلا بعملية تغير المعادلة الاجتماعية وانطلاقا من قانون التغير الحضاري وكما حدث في الصين أو في اليابان.

فمحور الصناعة كان قد تخلص من مشكلة المعادلة الاجتماعية بطريقة تلقائية ويمكن ملاحظة الفشل المستمر لدى الدول الناشئة في تجربة اندونيسيا كان لا يزال في حاجة إلى من يصنع له معادلة اجتماعية، لأن التجربة في اندونيسيا منذ البداية فقدت شرطا ضمنيا لإنجاحها، ولذلك يجب أن تنصب الدراسات الاقتصادية في مجال التنمية في هذا المضمار والاعتماد في ذلك على التجارب الفاشلة للاستفادة منها ويجب أن تطرح القضية في صورة منهجية مثلما فعلت اليابان والصين أو مثلما فعل تايلور ومدرسته في الغرب، ولذلك وجب اتخاذ قرارات صارمة في المجال

الاقتصادي لمواجهة ألغام فخ العولمة، ووهم الانفتاح غير المشروط على العالم الجديد، الذي تنظمه الدول الصناعية عن طريق المؤسسات المالية الدولية والمنظمة العالمية للتجارة.

2- **مالك بن نبي ومنهج ماركس في الاقتصاد:** إن التفاعل بين عمليتي الإنتاج والاستهلاك في إطار المسلمتين المذكورتين آنفا، لقمة العيش حق لكل فم، والعمل واجب على كل ساعد، يشكل حتمية اقتصادية بحيث يمكن القول أنه لا استهلاك بدون إنتاج ولا إنتاج بدون استهلاك، هذه الشروط التقنية بالإضافة إلى العوامل النفسية تشكل عائقا أما تعبئة الطاقات الاجتماعية وفي هذا الإطار ضلت البلدان الناشئة معتمدة على رؤوس الأموال الأجنبية رغم الإمكانيات والطاقات الاجتماعية التي تتوفر لدى هذه البلدان، لكن هذه الطاقات الاجتماعية ليست مستخدمة عقلانيا،ولذلك يجب عليها أن لا تقوم بزيادة الكساد في المجال الفكري، الاقتصادي لتعطيل الطاقات لفترة أخرى، فالإقلاع الاقتصادي يمكن أن ينطلق من المسلمتين دون شروط إضافية تعجيزي في الجانب الفكري، لأن الإقلاع بتطلب تعبئة شاملة للإطار الفني، في إطار التوفيق بين متطلبات التموين والعمل، فعلى سبيل المثال تكون المصانع قريبة من مكان وجود المواد الأولية لتسيل عملية التحويل والنقل .

إن ماركس يحدد مرحلة أولى للتطبيق، مسألة الإقلاع الاقتصادي إن العمل والتوزيع قائمتين على مبدأ "من كل حسب طاقته ولكل بحسب حاجته "49، وهذا المبدأ غاية أخلاقية للتطور الاقتصادي الاشتراكي لا يتنافى مع المسلمة لقمة العيش حق لكل فم، فقط مالك بن نبي يتعدها ليس بوصفه غاية أخلاقية فحسب بل بوصفها نقطة انطلاق فنية وأخلاقية معا، وهذا ما نجده في مبدأ الزكاة، هذا المبدأ يمكن أن يخلق جوا اجتماعيا ينمو فيه الفرد وينشط من أجل إنجاح أي مخطط اقتصادي عن طريق العمل المشترك لاكتشاف جميع الطاقات الاجتماعية الموجودة حتى نضع الإمكان الحضاري في خدمة المشكلة الاقتصادية .

فالمجتمعات الناشئة متى تكونت لها الإرادة الواضحة للخروج من دائرة التخلف ستجد أولا من الدول نفسها في المجال النظري أن اختيارها ليس محدودا بالرأسمالية أو الاشتراكية، أو الانفتاح عن العولمة بدون شروط تحمي اقتصاديات الدول الناشئة، كما تجد هذه الدول أن النقص الموجود في الاستثمار المالي يمكن تعوضه بالاستثمار الاجتماعي الموجود على أساس خدمة العيش حق لكل فم، والعمل واجب على كل ساعد، كما يتطلب إعادة الوظيفة الأساسية للمال بأن يكون خادما للمجتمع وللإنسان، ولا يكون الإنسان مجرد آلة إنتاج كما أقرت الماركسية .

3- **مالك بن نبي ومنهج آدم سميث في الاقتصاد:** إن الانحرافات الإباحية النى تطورت في الدول الناشئة، كانت ناجمة على الأساس المذهبي كما سبق الذكر، فآدم سميث قرر في مذهبه الحرية الفردية بوصفه قاعدة لدفع الحركية الاقتصادية بحيث تم فتح المجال أمام المال والرأسمالية، كانت هذه المبادئ على حساب المصالح العامة للمجتمع وهذا ما مس المنتجين والمستهلكين على الخصوص، ولم يسلم المجال السياسي والمجال الثقافي على حد سواء، هذه الإباحية التي عبر عنها آدم سميث "دعه يعمل دعه يمر" هذا الأساس الذي تقوم عليه سلوكيات الأفراد سمي بالحرية الفردية .

واليوم أمام الانهيارات الاشتراكية وظهور بوادر الرأسمالية العالمية في إطار ما يسمى بالعولمة سوف تتأزم مشاكل الدول الناشئة، ولذلك يجب على هذه الدول السائرة في طريق العولمة ورأس المال المعولم أن تقوم بالرقابة اللازمة لحماية الطبقات الفقيرة داخل المجتمع، فنظرة الرأسمالية إلى الإباحية في الاقتصاد أهملت الترابط ين القيم الاقتصادية والقيم الأخلاقية .

ويمكن أن تكون الرأسمالية في شكلها الجديد التمهيد العملي للمادية الجدلية، هذا الجانب الذي أغفلت عنه الرأسمالية نجده في المدلولين الواجب والحق الذي يتجسد في الاقتصاد في مفهومي الإنتاج والاستهلاك، ومن هنا نلاحظ الترابط بين القيم الاقتصادية والأخلاقية، فحين نجد أن المجتمعات الناشئة تستهلك أكثر مما تنتج وتستورد أكثر ما تصدر وتأكل مما لا تنتج وتلبس ممالا تنسج، وحين نجد أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) يعطينا درسا اقتصاديا وأخلاقيا عندما جاءه الرجل المتسول يسأل لقمة عيش فأرشده بعد تجهيزه بأن يحطب ليأكل من عمل يده، ندرك أن هذه الأزمة الاجتماعية في نطاق تقديم الواجب عن الحق وفي نطاق الإنتاج والعمل، أي لا استهلاك دون إنتاج رغم أن هذا المتسول كان من حقه أن يأخذ لقمة عيش من المجتمع بنص القرآن الكريم في مبدأ الزكاة 50 .

من خلال هذا التفاعل الأخلاقي بين الواجب والحق أو بين الإنتاج والاستهلاك يمكن للفرد أن ينشط في إطار هذه العلاقة،وذلك حسب ما تقتضيه ضرورة الدول واحتياجات الأفراد، ولذلك يجب على الشعوب الناشئة العمل على تقديم الواجبات على الحقوق لتحقيق فائض في الإنتاج تسخره في مجالات تساعد على تطور المجتمع .

4- **مالك بن نبي ونظرية مالتوس :** إن التجربة التي خاضتها الصين باسم الوثبة إلى الأمام، وباستعمال الرجل الصيني والاعتماد على الذات، رغم عدد السكان الموجود في هذا البلد لأن منحى التنمية يضع تلقائيا علقة بين زيادة السكان وحجم الاستثمار وهي علاقة

عكسية أي إذا زادت نسبة السكان قلة نسبة الاستثمار، هذا هو منطق الأرقام، كما أنها القاعدة المتبعة في التخطيط الكلاسيكي،فالصين عندما قامت بسياسة تحديد النسل فلم يكن ذلك مخالفا للغة الأرقام، بيد أن الصين سرعان ما تراجعت عن هذه السياسة واعتمدت سياسة حرية النسل51، لأن الصينيين أدركوا طريقة أخرى للاستثمار هذا هو جوهر تحليل نقد نظرية مالتوس في تحديد النسل، فالتجربة الصينية طرحت المشكلة في صيغتها الكلاسيكية كما يرى مالك بن نبي والتي تقر بأنه يجب تخفيض نسبة زيادة نسبة السكان، حتى نرفع من نسبة الاستثمار،ولكن الصين في تجربتها أثبتت أن منحنى التنمية بأنه في زيادة في تلك الفترة التي تسمى الوثبة إلى الأمام، مع إعطاء الحرية التامة للنسل .

مالك بن نبي يطرح تساؤلات ويحاول الإجابة على مدى صحة النظرية العامة لتحديد النسل، بحيث يرى أن الصين حاولت تعويض الأثر السلبي لعامل زيادة السكان في مخطط الاستثمار، كما أن هذه التجربة تدل على وجود صورتان للاستثمار، ففي الأولى كان العمل نتيجة أولى للاستثمار في صورة عدد الوظائف التي خلقها الاستثمار ،وفي الصورة الثانية فالاستثمار نفسه نتيجة للعمل ومن هذا نجد أن الأسلوبين في الاستثمار مختلفان جذريا من حيث مبدأ التخطيط ومن حيث النتائج، فالصورة الأولى تقوم عل أساس المال، والصورة الثانية للاستثمار تعتمد على الطاقة الاجتماعية .

فالاستثمار الأول يفتقد للوسائل المطلوبة في البلدان الناشئة، ولذلك تلجأ إلى رؤوس الأموال الأجنبية مرفقة بشروطها السياسية والاجتماعية ومشاكل لا حل لها ،فالمجتمع الذي يريد التنمية بطريقة الاستثمار المالي لا يستفيد إلا بجزء من اليد العاملة فعلا، وبالتالي يتحمل المجتمع الأفواه التي تأكل ولا تعمل، وبالتالي يعمل بطالة لها أثر مزدوج أولها الأفواه التي تأكل بدون عمل يذكر، هذه الطبقة التي تأخذ من المجتمع ولا تعطيه نتيجة للاستثمار المالي 52، بالإضافة إلى هجرة العمل المتوقع وهو هجرة اليد العاملة المعطلة إلى الخارج ويمكن أن تكون هذه اليد العامة ذات كفاءات ،وبالتالي يصبح من نتائج الاستثمار المالي هو تصدير ثروت العمل أو قوة العمل بالمجان للخارج، هذا الأسباب التي تؤدي تحديد النسل .

أما المجتمعات والبلدان التي ترسم خطط التنمية عن طريق الصورة الثانية للاستثمار، عن طريق مبدأ تعمل جميع السواعد حتى يتسنى لكل الأفواه الأكل، فهذه البلدان لا تجد نفسها مضطرة لتحديد النسل، وإذا ما عدنا إلى التجربة الصينية فإننا نجد أنه من المفيد زيادة النسل بقدر يتناسب مع إمكانية كل بلد من حيث الرقعة الجغرافية وغنى ترابها.

إن المبدأ الذي يعتمد عليه الاستثمار الاجتماعي يجب أن تعمل سائر السواعد لكي يتسنى لجميع الأفواه الأكل صاغته المدرسة الماركسية كما سبق وأن أشرنا إليه "من كل حسب عمله، لكل حسب حاجته " هذا المبدأ الذي تضعه المدرسة الماركسية عند ظهور المجتمع الشيوعي الذي يلي المجتمع الاشتراكي، لكن هذا المبدأ يبقى مجرد أشياء نظرية في المجتمعات الناشئة لأنها مازالت بعيدة عن الوعي الاقتصادي والعمل بمبدأ رأس المال الاجتماعي .ولذلك وجب أن تعدل خطط التنمية وفقا لهذه القواعد والمبادئ 53 التي تعتمد على الاستثمار الاجتماعي، وانطلاقا من المسلمتين المذكورتان آنفا54.

وبالمقابل يرى kindel derger أن ضيق السوق سببا لانخفاض الميل إلى الاستثمار ويلاحظ أن المنتج في البلاد الناشئة يبيع في سوق ضيقة جغرافيا لا توجد فيها منافسة لتخفيض الأسعار عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج 55 .

ويرى أيضا Heilbroner أن التخلف لا يمكن في قصور رأس المال وحده أو في الطريق البدائية للإنتاج أو في الانفجار السكاني، أو في تخلف المؤسسات السياسية والاجتماعية، بل في كل هذه العوامل في نفس الوقت56 .

هذه وجهات نظر لا توافق نظرية مالتوس في السكان وأثرها على التنمية، لأن العملية الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيها لا تعطي في الواقع تفسيرا واضحا عن المشاكل التي يصادفها الإنسان.

سادسا –بين عالمية مالك بن نبي والعولمة الغربية

1- **ضرورة وجود رؤية إستراتيجية للبلدان الناشئة:** إن العولمة الاقتصادية هي حصيلة استراتيجيات وسياسات وإجراءات اقتصادية تحركها المصلحة ويتجلى ذلك بإعادة تشكيل النظم الاقتصادية في صورة اقتصاد السوق ومن جهة عولمة السياسة الاقتصادية بإعادة صياغتها وفق شروط المنظمة العالمية للتجارة، ونجد عولمة أسواق السلع والخدمات والمال والنقد وتمويل الاستثمار57.

وإذا تأملنا العولمة بمعانيها وأبعادها الاقتصادية نجد أن التبادل لا يقتصر على فائض الإنتاج وإنما التبادل أضحى يمثل مكونا لا غنى عنه الاستمرار الإنتاج، سواء كان متكافئ أو غير متكافئ، وهذا ما يعمق الفجوة بين اقتصاديات كل من البلدان الناشئة والبلدان المتقدمة، وتهميش اقتصاديات الجنوب بما في ذلك الاقتصاديات النفطية العربية.

ولذلك وجب ضرورة البحث عن الكيفية التي من خلالها يمكن تقليص الفجوة بين البلدان الناشئة والبلدان المتقدمة أو بين القارة الشمالية أو القارة الجنوبية وكيفية الارتقاء بآليات التأقلم الايجابي مع مخاطر العولمة والعمل على تعظيم القدرة التنافسية حتى تتضاعف مكاسب العولمة، ويمكن الإشارة هنا إلى أن تقليص قيود ومخاطر وخسائر العولمة والتهميش، قد أصبح مرتبطا إلى حد كبير بقدرة البلدان على زيادة حصتها من الثروة العالمية بمعنى بقدر ما يحققه البلد من قيمة مضافة عبر مشاركته في المصنع العالمي 58

إن البلدان الناشئة سوف تواجه تحديات خاصة إذا لاحظنا أن تحرير الأسواق يتسارع وخصوصا انتقال قوة العمل ونقل التكنولوجيا بالإضافة إلى تقليص دور الدولة في المجال الاقتصادي ولصالح قوى العولمة في وضع السياسة الاقتصادية الوطنية بما في ذلك تحديد معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي ومستويات التشغيل والبطالة ،كل هذه الأمور سوف تواجه البلدان الناشئة في ظل العولمة.

لكن هل تملك البلدان الناشئة رؤية إستراتيجية لمواجهة تحديات العولمة ؟

في هذا الإطار يجب على البلدان الناشئة أن تبحث في الوسائل التي تسمح لها بوضع الخطوط العريضة لحركاتها نحو المستقبل، وهذا لا يتم إلا بدراسة وضعياتها الحالية من جهة وما توفره العولمة الاقتصادية من مزايا ممكنة وأيضا المخاطر، وببذلها مجهودا في هذا المجال يمكناها أن تحسم فكريا وسياسيا بين خيار التأقلم بشكل ايجابي مع عملية العولمة، أو المواجهة السلبية للعولمة، وبمفهوم أخر إما أن تتفاعل ايجابيا مع العولمة بما يقلص خسائرها ويعظم مكاسبها ،وإما العكس وبذلك سوف تتعاظم الخسائر بالنسبة للبلدان الناشئة وخصوصا أن النظام العالمي الجديد بأبعاده الاقتصادية وغير الاقتصادية حدثت فيه تغيرات كبيرة في العديد من المجالات سواء كان ذلك في هيكل الاقتصاد أو النظم الاقتصادية، وخصوصا ما قد تحدثه الأزمة المالية العالمية.

فلقد ترتبت التحولات في هيكل الاقتصاد العالمي على انجازات الثورة العلمية التكنولوجية التي زادت في تهميش كتلة المواد الأولية، أما فيما يخص التحولات في النظم الاقتصادية العالمية فقد تجلت في عالمية الرأسمالية وتجديد اقتصاد السوق وانفتاح اقتصاديات البلدان الناشئة، هذه التحولات زادت من عمق الأزمة في الكثير من البلدان الناشئة، ونلاحظ ذلك في أواخر عقد التسعينيات في إعادة عصر النفط الرخيص وبما يترتب عليه من خسائر في الاقتصاديات النفطية ،وقيود نقل التكنولوجيا من جانب القارة الشمالية، كل هذا يتم مع

استمرار شروط التبادل غير المتكافئ وتهميش البلدان الناشئة المصدرة المواد الأولية.وحتى عندما تعدى سعر البرميل الواحد حاجز 140 دولار في أوت 2008، فان البلدان الناشئة من الواضح أنها غير قادرة على استخدام هذه الوفرة المالية استخداما عقلانيا لكي تحضر مرحلة ما بعد البترول .

ومن جانب أخر نلاحظ استكمال آليات النظام الرأسمالي العالمي وانفرادها بقيادة الاقتصاد العالمي كما يلاحظ أن دور صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي قد أصبح شاملا للعالم، بينما تعاظم دور المنظمة العالمية للتجارة، كما نجد التكتلات الإقليمية تسعى إلى التأقلم الايجابي وهذا ما نلاحظه في حالة الاتحاد الأوروبي أما البلدان الناشئة نلاحظ قصور في التفكير والخطاب الاقتصادي وقصور في القوى التي من شأنها تعزيز قدرة اقتصاديات البلدان الناشئة، كما نشير إلى ضعف التوجه العلمي لإقامة التكتلات الاقتصادية وعلى الخريطة الاقتصادية العالمية 59، يمكن الإشارة إلى أن بعض التكتلات العربية مثل مجلس التعاون الخليجي، واتحاد المغرب العربي وعدة تكتلات إقليمية في إفريقيا لا تلعب دورا هاما داخل المنظمات المالية الدولية وحاليا ليس لها تأثير على العلاقات الاقتصادية الدولية .

وقد ارتبطت التحولات الاقتصادية بظهور أولويات اقتصادية عالمية جديدة وفي مقدمتها تحدي التقدم العلمي التكنولوجي وتغيير الدور الاقتصادي للدولة واحتدام المنافسة الاقتصادية العالمية،و في هذا الإطار نلاحظ غياب دور الدول العربية ،للارتفاع بفعالية وكفاءة عوامل الإنتاج خاصة العمل وتعظيم الاستفادة من قدرات التنافسية وهنا يجب الإشارة بان مالك بن نبي يركز على العمل وعلى توحيد عناصر الإنتاج من أجل إنجاح الخطط التنموية 60

أضف إلى كل هذا فان التحولات انعكست في إعادة صياغة الفكر الاقتصادي العالمي بنظرياته ومفاهيمه ومن أجل مواجهة التحديات الجديدة، نعطي هن الأهمية البالغة للفكر الاقتصادي عند مالك بن نبي من أجل العمل على كيفية الاستفادة منه ،تحقيق غايات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعطاء أهمية للتنمية البشرية، أي إعطاء قيمة فعالة للعنصر البشري لتحقيق التنمية المتواصلة، لكن ما يلاحظ أن البلدان الناشئة لم تكن تضع قضايا التنمية البشرية والتنمية المتواصلة في أولويات مفاهيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بغية تحقيق الحركية الاقتصادية في إطار تحديات عولمة الاقتصاد والإنتاج المتكافئ في الاقتصاد العالمي الجديد 61وفي وقت متأخر من ثمانينيات القرن العشرين اتجهت عدة بلدان إلى هذا الجانب لإنشاء معاهد لإدارة والعلوم المتخصصة في الإدارة والتسيير وفتح مراكز بحوث متعددة تعل في

مواضيع هذا الميدان هذه المجهودات لم تعط النتائج المنتظرة منها، وهذا التأخر راجع إلى القصور في الوعي الاقتصادي وقصور تفسيرها واعتمادها على الحلول الجاهزة المستوردة لمشاكل الاقتصادية الموجودة في القارة الجنوبية.

يعتبر تحديد الإستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية اختيارا بين إمكانيات بديلة تتنوع باختلاف البلدان المعنية فحسب الخبراء في الميدان الاقتصادي 62، فليس هناك برنامج إنمائي واحد يصلح لجميع البلدان، وما قد يكون ملائما وفعالا في بلد ما قد لا يكون كذلك في بلد آخر، أي يحتاج بلد إلى سياسات خاصة تلائم مميزاته ومشاكله وأهدافه، وتحديد الإستراتيجية العامة للتنمية مسألة في غاية الأهمية،وكذلك يركز بعض الاقتصاديين على أن تكون التنمية مبنية على أساس مجموعة من الإجراءات أو الشروط 63و أهمها تحديد المشروع الاجتماعي والعمل على تحقيق توازن وتكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص بما يضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2- **اقتصاد التنمية في البلدان الناشئة:** يتلازم معنى العولمة في مضمار الإنتاج، التبادل المادي مع معنى الانتقال في المجال الوطني إلى المجال الكوني، غير أنه ينطوي على تعيين زماني أيضا، ما بعد الدولة الوطنية التي أنجبها العصر الحديث إطارا كيانيا لصناعة أهم وقائع التقدم الاقتصادي 64، فليست العولمة سوى السيطرة الاقتصادية لمحور القوة على سائر الاقتصاديات الناشئة، بمفهومها الحالي هي الدرجة العالية في علاقات التبعية والهيمنة الاقتصادية، هي كما يرى مروجوها فلحظة الانتصار للنظام الرأسمالي العالمي وهي نظام يبتلع اقتصاديات البلدان الناشئة 65،عن طريق المنظمة العالمية للتجارة والهيئات المالية الدولية.

وكما أشرنا إليه فان المشكلة التي تطرأ بالنسبة للبلدان الناشئة ليست مشكلة اقتصادية بالمفهوم الضيق للمصطلح، ولكنها مشكلة نفسية وثقافية قبل أن تكون اقتصادية، فعلاقات الديناميكية الاجتماعية هي التي تفرق بين بلد متطور وبلد ناشئ، لأن التنمية حاليا محدود بمجال جغرافي وهي تعكس مجالا ثقافيا معينا،فالتنمية بمفهومها لدى البلدان الناشئة هي المادة والتكدس –في الواقع العلمي- وهي تنمية قاصرة لأن المنهج المستخدم في عملية التنمية يتضمن الأشياء والإنسان وكان ينقصه البعد الخاص بالأفكار.

فالواقع إن المجتمع الذي لا ينتج أفكاره الخاصة الموجودة لا يمكنه أن يصنع إنتاجه الاستهلاكي ولا أدواته الخاصة بالتجهيز، إن العملية الاقتصادية ليست مجرد أموال وخبرة وتنظيم بل هي قبل ذلك ترتبط بأجهزة نفسية في المعادلة الشخصية لدى الفرد الذي يفكر في

الخطط وهو الذي ينفذها وهذه المعادلة ليست من المعطيات البسيطة التي تجده تلقائيا في الجهاز الميكانيكي الذي نشتريه،ولكنها شيء يكتسب جنبا إلى جنب مع تكوين الفرد وثقافته، هذا الجانب التربوي الذي ينقص البلدان الناشئة.

فالفشل الكبير لمعظم محاولات البناء في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية يعود إلى التناقص أو الانقسام الموجود لدى حياة الفرد أفقيا ورأسيا داخل البلدان الناشئة وعدم اختيار النموذج الذي من خلاله يمكن تعبئة الطاقات الاجتماعية وتتوحد حول الجهود في إطار من الفعالية الشاملة لتحقيق اقتصاد التنمية المستدامة، ولكن المشكل الذي يطرح في هذا الإطار هو مشكل القوت في البلدان الناشئة، قبل مشكل المواجهة للرأسمالية العالمية فمن الناحية النظرية لا يمكن تحقيق اقتصاد التنمية المستدامة بطريقة مستقلة عن اقتصاد متيمن لتحقيق اقتصاد القوت 66، إلا أن الاستثمار الاجتماعي كوسيلة للتنمية بالنسبة للبلدان الناشئة غير ممكن في ظل العولمة حسب البعض، فالقارة الشمالية التي تسيطر على ثروات القارة الجنوبية وورطتها في تصدير المشاريع الجاهزة مقابل السيطرة على المواد الأولية .

فالبلدان الناشئة أمامها أسلوبان لتحقيق اقتصاد التنمية إما الاعتماد على الاستثمار المالي بالوسائل المادية وهو استثمار كلاسيكي أثبتت البلدان الناشئة عدم نجاحها فيه وهنا يكمن المشكل أمام تدفق رؤوس الأموال بحيث سوف تصادف هذه البلدان مشكلة البحث عن الأموال من أجل الاستثمار والاعتماد على رأس المال في التراكم من أجل رفع متوسط الدخل الفردي ،تكون مسألة بحث عن الأموال من أجل الاستثمار، فهناك قيم أخلاق اجتماعية وثقافية لا تستورد ولا تشترى وعلى المجتمعات العربية أن تصنع هذه القيم مثل التنمية، فهي تصنع مثلها مثل الباخرة، فالتخلف الاقتصادي مصدره التخلف الذهني وبطالة العقول فكل شيء ينتظر الانجاز داخل القارة الجنوبية،ولذلك لابد من استثمار السواعد والعقول والساعات والدقائق وكل شيء ينتظر الانجاز في البلدان الناشئة ولذلك لا بد من استثمار السواعد والعقول والساعات والدقائق وكل شيء من التراب، لتحقيق الحركية الاقتصادية والاستثمار المالي لا يعتبر إلا قضية تضاف إلى الاستثمار الاجتماعي

بيد أن أنماط التنمية تمثل نقطة التركيز الأساسية لفكرة النمو، فالنظرية الاقتصادية تبحث في كيفية الوصول إلى أعلى درجة للرفاهية الاقتصادية عن طريق الاستغلال الأمثل لمواد النادرة الاعتماد على العنصر البشري، في هذا الإطار يمكن أن نتكلم عن أنماط التنمية والمتمثلة في النمو المتوازن والذي يني أن عملية التنمية تبدأ بالقضاء على مشكلة ضيق

السوق فانخفاض الإنتاجية في البلدان الناشئة يترتب على انخفاض في الدخل ومن ثم انخفاض الحافز على الاستثمار[67] وبذلك تكون إستراتيجية النمو المتوازن تكمن في وضع برنامج استثماري يتوجه إلى المشروعات الصناعية، غير أن هناك طرح، آخر يرى أنه لتحقيق اقتصاد التنمية يجب الاعتماد على القدرة في اتخاذ القرارات وبصورة خاصة اتخاذ قرارات الاستثمار بأعلى فعالة ممكنة68 ،ومهما يكن الأمر فان الاستثمار سوف يخلق فرصا أخرى للعمل والإنتاج، وبالتالي يشكل دفعا جديدا للتنمية المستدامة، وعلى هذا الأساسي فان التكامل هو الطريق السليم لتأمين وتطوير النشاطات الاقتصادية من أجل تحقيق اقتصاد التنمية المنشود .

3-**توجيه عناصر الإنتاج كالضرورة للتنمية:** إن رأس المال لم يكن بعد في البلدان الناشئة بالكيفية التي تم فيها في البلدان الصناعية،وعليه فالمشكل في البلدان الناشئة ذو طابع يختلف عن الوضع في البلدان المتطورة فرأس المال باعتباره آلة اجتماعية تنهض بالتقدم المادي لا يجب أن يكون آلة سياسية في يد رأسمالية كما يرى ماركس، ولذلك فان توجيه رأس المال وهو لازال في طور التكوين في البلدان الناشئة لا تصل بالكم بل بالكيف بحيث يكون الأمر متعلقا بكل جزء من رأس المال، بمعنى أن يكون متحركا ويخلق معه عملا ونشاطا، أما الجانب الكمي فإنه يخص التوسع وتكوين رأس المال69.

هذا التوجيه لرأس المال يمكن أن يلازمه توجيه العمل باعتباره الركن الأعظم في العملية الإنتاجية بحيث نجد العمل هو الذي يحدد مصير الأشياء في الإطار الاجتماعي،وذلك عن طريق العمل المنظم وتقسيم العمل وبتوجيه العمل في مرحلة التكوين الاجتماعي كما يقر مالك بن نبي بمعنى سير الجهود الجماعية في اتجاه واحد بما في ذلك جهد التاجر وصاحب الحرفة والفلاح وجهود الدول في إطار المراقبة والتخطيط الشامل،وذلك من أجل تغيير وضع الإنسان في المحور الناشئ ،وخلق بيئة جديدة له بحيث تنطلق هذه العملية من الإنسان ذاته باعتباره هو الذي يقوم بالعمل وباستخدام رأس المال وبتوجيه ثقافة الفرد نعني بذلك الوعي الاقتصادي في هذا الإطار يمكن أن يشتق العمل معناه .

وهنا يمكن الإشارة إلى أنه لا يهمنا تموقع مالك بن نبي ضمن المفكرين الاقتصاديين بقدر ما يهمنا المواضيع التي تطرق لها وحاول أن يعطي العلاج لها ن التوجيه هو تجنب الإسراف في الجهد والوقت فإذا تم توجيه ثقافة الإنسان للوصول إلى وعيه الاقتصادي وإنشاء سلوكه الجديد ، وإنشاء سلوك جديد يمكن صنع إنسان التنمية حتى يمكنه التأثير في عالم الاقتصاد، فالإنسان يمكنه أن يؤثر في المجتمع بثلاث مؤثرات بفكره، بعلمه وبماله ،ولذلك يجب

توجيه الإنسان بالدرجة الأولي على اعتباره أنه المحور الأساسي في المنظومة الاقتصادية أي يجب أن تصنع الحضارة داخل الإنسان تبعا لقانون التغيير الحضاري، بتوجيه الإنسان وبالمنطق العلمي نتفادى اللافعالية التي تميز إنسان القارة الجنوبية، بتوجيه الإنسان والعمل وتوجيه رأس المال تكون البلدان الناشئة استكملت الشروط الضرورية لبناء الاقتصاد المشترك المرغوب.

والملاحظ أن البلدان الناشئة تعاني من مشكلة تكوين رؤوس الأموال ونقص الميل إلى الادخار وعدم الاستعمال العقلاني للفائض الاقتصادي، بحيث يتم استغلال الفائض في قطاعات غير منتجة ،ولذلك نجد النقص في رؤوس الأموال وبالتالي تلجأ هذه البلدان إلى تمويل الاستثمارات من مصادر خارجية، كما نجدها تعاني من انعدام الاستخدام الأمثل للقروض ومنه تجد نفسها أمام مشكلة المديونية وعلى هذا الأساس كان من الضروري العمل على توجيه عنصر رأس المال توجيها سليما .

أما في ما يخص إستراتيجية تطوير العنصر البشرية تنمية الموارد البشرية فيمكن أن تتبع طريق الارتقاء بالعلم والثقافة وتحويل العلم إلى معرفة تنظيمية تستخدم في التخطيط وتنمية الرقاب الذاتية وتعميق الشعور بالمسؤولية، تعزيز الفكر التنظيمي والتخطيطي، بالإضافة إلى تعبئة الطاقات الاجتماعية والاستخدام الأمثل للإمكانيات المتاحة والوقت70واليوم تتمثل المهمة الأساسية لبناء عملية التنمية في تثمين عوامل الإنتاج سواء تعلق الأمر بتثمين رأس المال في المؤسسات الكبرى نظرا لأهميتها ووزنها 71أو عوامل الإنتاج الأخرى وتجنيد أكبر لعنصر العمل.

4- **التخطيط الدقيق كوسيلة للتنمية:** إن برنامج التنمية في البلدان الناشئة فشلت بشكل كبير وما واقع بالقارة الجنوبية إلا دليل على ذلك، هذه البرامج المتعلقة بالتنمية لا يمكن أن يكتتب لها النجاح في ظل الظروف الحالية التي تعيشها البلدان الناشئة إلا إذا تم رسم خطوط تنموية دقيقة تأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تواجه هذه البلدان بدأ بالتحديات الداخلية وبإصلاح الخلل المجود داخل برامج التنمية، أضف إلى ذلك العوامل المشتركة لإنجاح المخططات التنموية فالتخطيط في البلدان الناشئة يجب أن يكون مبنيا على أساس أولويات التنمية والاستفادة من الفرص المتاحة في ظل العولمة، بحيث تكون مسجلة في منهجيته التخطيطية وفي خطته التقنية والاعتماد على أولويات الإنتاج الغذائي بغية إطعام جميع الأفواه حتى يتسنى لجميع السواعد العمل في إطار الاستثمار الاجتماعي وفرضياته، لأن التخطيط يفقد ككل معناه التقني، بدءا من اللحظة التي تكون فيه الفكرة الرائدة مستوحاة من الخارج 72.

فهذا لا يكمن اعتباره تخطيطا بل مجرد مهارة ،وخطط التنمية في البلدان الناشئة يجب أن تواجه الإصلاح الزراعي من جانبين فالأول هو تخصيص الأراضي لمهمة الإنتاج وفقا لمعطيات اقتصاد القوت واقتصاد التنمية من جهة ثانية، والجانب الثاني وضع جهاز فعال يحمي المساحات الزراعية المنتجة، فالتخطيط مظهر من مظاهر تعجيل الإقلاع الاقتصادي وهو جانب يخص الميدان الاقتصادي لتدارك التخلف بطرائق فنية متسارعة تساير تطورات العولمة .

وما يلاحظ في البلدان الناشئة أن التخطيط لا يعطي نفس النتائج لأن أفكار المخطط في جوهرها أفكار عقيمة، ولأن علم الاقتصاد كما يتصور مالك بن نبي لم يبرز عن الأحداث الاقتصادية بعملية تجريد صرفة وفقا للطريق الذي اتبعته الهندسة عندما وعضت مسلماتها الأساسية، فأدم سميث وضع له مبدأ المصلحة الفردية وحرية التصرف، وماركس وضع له مبدأ التسيير السلطاني والصراع الطبقي، فبعض البلدان الناشئة وضعت مخططات تنموية اشتراكية من حيث الأهداف ثم حددت طرائق تنفيذ طبقا لمناهج رأسمالية من حيث الوسائل وخصوصا في مجال الاستثمارات .

إن الإقلاع الاقتصادي يجب أن ينطلق من مخططات تنموية ترى الواقع الإنساني ببعده الاقتصادي وأي مخطط نفكر فيه بأفكار الآخرين ونحاول انجازه بوسائل غيرهم معرض للفشل من الناحية العملية، فالمشكل لدى البلدان الناشئة يكمن في كيفية خلق شروط للإقلاع الاقتصادي وهذه الشروط هي شروط مشكلة التنمية في جوهرها73 ،وقد تطرق الاقتصاديون إلى هذا المشكل وخصوصا فيما يخص شروط التخطيط في اقتصاد السوق، فالبلدان الناشئة يمكن أن تستثمر بقدر الوسائل المتاحة والمتمثلة في القطاع الفلاحي والمواد الأولية الخام ورأس المال الاجتماعي هذا الرصيد الاقتصادي لبلدان القارة الجنوبية، وكل قرض أو مساعدة من القارة الشمالية-محور الصناعة- لا يمكن أن تكون قاعدة يقوم على أساسها التخطيط، فالأمر يخص تحريك المال وتنشيطه من العمل والاستثمار وليس تكديس الثروة، فالمشكل متعلق بالمنهج الذي يحدد دور المال من أجل بناء الحياة الاقتصادية في إطار طابع شمولي وعادل لا في طابع إقطاعي وبذلك يكتمل توجيه رأس المال مع توجيه العمل لتحقيق الشروط الضرورية للإقلاع الاقتصادي، عن طريق التخطيط الدقيق وليس التخطيط الذي أشرنا إليه في التجارب السابقة ،فالتخطيط موجود منذ 1974 وطبق في الاقتصاد الاشتراكي منذ 1920 ولكن برامج التخطيط لم تعط ثمارها في الميدان الاقتصادي داخل البلدان الناشئة للأسباب المذكورة آنفا.

لا يمكن لعملية التنمية أن تنجح إلا عن طريق المنهج التنظيمي والتخطيطي، وعن طريق التخطيط يمكن وضع البرامج الفعالة، وذلك لتجنب تكرار التجارب الفاشلة أو لمواجهة ما يعتذر ملاقاته بمزيد من الفعالية فالعالم المتقدم غلب عليه الطابع التنظيمي والتخطيطي،ولذلك ظهر لديهم مناهج لإصلاح وربط المؤسسات وهياكلها بالشروط التي تعمل فيها، والاستفادة من التجارب السابقة ومنهج الإصلاح المؤسساتي ومنهج الإدارة بالأهداف والمحاسبة بالنتائج، بالإضافة إلى عدد من التقنيات المساعدة في الإدارة،كذلك التحليل الاستراتيجي الذي يقوم على متابعة أسباب الفشل وأسباب النجاح،هذه الوسائل والأدوات التقنية في مراقبة ومتابعة تنفيذ الأعمال والخطط والبرامج تلعب دورا مكملا وضروريا لنجاح عملية التخطيط74.

الخاتمـــة:

يمكن ملاحظة أن الأمثلة المستخدمة في التحليل قديمة، لكن حينما ندرك أن الرؤية قد سبقت زمنها لن نشعر بعدها أننا ضيعنا شيئا، ولكن عمق المسألة التي كان بن نبي يركز عليها في بحثه عن السبل والوسائل الكفيلة بإنقاض الكيان الحي الذي يبقى من الحضارة العربية، وهنا أريد أن نتكلم عن الإقلاع الاقتصادي، ولذلك لا يمكن الوقوف عند التفاصيل القديمة ولكن يجب التمعن والنظر في انسجام منهج مالك بن نبي ونوعية منطقه واستدلاله، وبالتأكيد أنه سنخرج بفائدة وسيتأكد أيضا في نهاية المطاف إلى أي مدى جاءت التطورات التي عقبت أحكام مالك بن نبي وكذا الأحداث التي توالت بعد التحاليل التي قدمها لتؤكد استشرافاته ورؤاه المستقبلية .

وليس من قبيل المبالغة إذا أكدنا أنه لا يوجد اليوم في العالم العربي بلد متقدم، التأكيد هناك بلدان غنية لكن ليست ناتجا عن مجهود إبداعي وإنتاجي، كذلك الذي نراه في بلدان أسيا الجنوبية الشرقية أو كنتيجة نمو منتظم ،كذلك الذي يعيشه اليابان منذ زمن، أو حركية اجتماعية كالتي استحوذت على أوروبا منذ قرنين، ولكن ذلك كله كان تتويجا عرضيا لمجموعة المداخيل من مبيعات المحروقات الخام أو التوظيفات المالية، غير أنه وكما يعلم الجميع الثروة لا تعني التنمية. وقد لاحظ مالك بن نبي في تحليله لأصل هذه المفارقة في بلاد تمتلك موارد طبيعية بشرية هائلة ورقعة جغرافية واسعة، ولكنها عاجزة تماما عن تركيبها واستخلاص الحركية فالديناميكية فالإنتاج فالاكتفاء الذاتي فالقوة، فقد لاحظ أولا سببا ذا طابع نفسي حيث يرى أن الفرد في الدول الناشئة لم يجد في نفسه في وتقاليده الوسيلة الكافية لكي ينتزع نفسه من تورطه.

فالمعنى الاقتصادي لم يظفر في ضمير العالم العربي بنفس النمو الذي ظفر به في الغرب في ضمير الرجل المتحضر وفي حياته والحق أن الاقتصاد في الدول المتقدمة قد صار منذ قرون خلت ركيزة أساسية للحياة الاجتماعية وقانونا جوهريا لتنظيمها، أما في الدول الناشئة فقد ظل في مرحلة الاقتصاد الطبيعي غير المنظم فلم يقبل المجتمع الناشئ تحت تأثير احتياجاته الداخلية على أن يضع نظرية اقتصادية كما حدث في المجتمع الغربي حينما وضع نظرية كالرأسمالية، انه لم يقبل على هذا بسبب ما انطوى عليه من نفسية خاصة بالزهد كمثل أعلى منذ قرون، وأن فقها اقتصاديا يستلهم خطته ومفاهيمه من مثل كهذا ويصدر عنه لا يمكنه بداهة أن يعبر بنفس الدقة العلمية عن فكرة الحاجة الخاصة بالنظرية الماركسية، أو عن فكرة المنفعة الخاصة بالرأسمالية فالزهد، المنفعة والحاجة ثلاث حقائق لا يمكنها أن تدخل في اطراد اجتماعيي واحد وفي واقع اقتصادي واحد، فقد كان هناك إذا عنصر تنافس أساسي بين الأوضاع الشخصية الموروثة في البلدان الناشئة وبين المبنى التي وضعها الغرب ويضيف مالك بن نبي التفسير النفسي هذا إثباتا تاريخيا يخفف من شدة الواقع .

يمكن اعتبار أن الاقتصاد في الفكر البنيوي ليس فقط علما نتعلمه أو منحنيات بيانية وأرقام نتلاعب بها لأغراض ديماغوجية، ولكنه قبل كل شيء وعيا واستعدادا فكريا وسلوكيا أو بكلمة واحدة ثقافة، إن الاقتصاد ليس خارجا عن ذات الإنسان، بل هو جزء من جوهره وذاته، انه النتيجة الأساسية الأولى للظاهرة الاجتماعية والآلية التشاركية والترابطية وهو الصيغة النهائية الكاملة لعملية تداخل العلاقات الإنسانية لحظة التبادل بين البشر بهدف ضمان مصلحة كل فرد وللمحافظة على مصلحة الجميع، انه تراكيب ذهنية قبل أن يكون مسألة مواد أولية أو مال أو تكنولوجيا أو حصص في السوق.

إن الشيء الذي يمنع وسيحول دائما دون تقدم الدول الناشئة هو بالتحديد عدم التوافق بين التراكيب الذهنية التي يحملون منذ عهد مضى رغم بلائها وعجزها عن إحداث الحركية الاقتصادية، وبين بنى اقتصادية لن تكون فعالة ومنتجة إلا إذا توفر كل واحد على قيمة الحس المشترك وأدرك انه عنصر داخل حركية جماعية مثله في ذلك مثل عازف داخل جوق موسيقي .إن إهمال علماء الاقتصاد ورجال السياسة لمدلول مفهوم المعادلة الاجتماعية الخاصة بكل شعب في ظروف معينة،قد أدى إلى الورطة وإضاعة الوقت والاستدانة وتفويت فرص تاريخية خلال العقود الأخيرة .

لقد كان الاعتقاد ومازال سائدا،على أن الإقلاع الاقتصادي ما هو إلا مسألة أموال ومخططات وتعاون دولي،متجاهلين أن التراكيب الذهنية لهؤلاء والمعادلات الاجتماعية لؤلئك لم تكن على الدوام قابلة للتبادل، وان الأفكار والذهنيات ليست من طبيعتها الحياد كما هو الشأن بالنسبة لعوامل الإنتاج ذات الجوهر المادي البحت كرؤوس الأموال والمواد الأولية والعتاد .

إن القضية كانت ولازالت قضية تطعيم ثقافي للمجتمع يمكنه من خلال ذلك استعمال إمكانياته الذهنية والجسمية وبصورة عامة تجعل كل فرد فيه ينشط على أساس معادلة اجتماعية تؤهله لإنجاح أي مخطط اقتصادي مبني على سؤالين أساسيين لماذا نخطط؟ وكيف...؟

الحركية الاقتصادية ليست في هذه النظرية أو تلك الخاصة بعلم الاقتصاد بل هي مرتبطة بجوهر اجتماعي عام، ولن يحقق الاقتصاد فعاليته الكاملة إلا في إطار الشروط التي توفرها له تجربة اجتماعية معينة ،إن أي مبدأ اقتصادي فعال إذا دخل في صراع مع معادلته الفردية التي تسيطر على المحيط الذي نريد تطبيقه فيه، لأمر يتعلق في بداية تجربة اجتماعية ما بحل المعادلة الاقتصادية فقط، ولكن يجب تكييفها مع معادلة فردية محددة .

إن مأساة العالم الناشئ نابعة من موقفه من الأشياء لا من طبيعة الأشياء ذاتها وعجزه عن ربط وإعادة بناء شبكة في العلاقات التي تفسخت من جراء التناحر والفتن والتفكك الاجتماعي، الاقتصادي،والسياسي.

أضف أن هذه الاقتصاديات يجب أن لا تعتمد على الاستثمار المالي لأنه سوف يؤدي بها إلى التبعية، يجب الاعتماد على الاستثمار الاجتماعي معتمدا في ذلك على المسلمة الثانية كل الأفواه يجب أن تأكل وكل السواعد يجب أن تعمل ،بحيث إن الاقتصاد يسير وفق قوانينه الخاصة التي ليست بالضرورة رأسمالية أو ماركسية ،ولذلك كان مالك بن نبي يرى أنه من الضرورة القيام بثورة ذهنية للدخول في العالم الجديد التي بدأت معالمه ترتسم في الأفق ويرى بأن الشعوب التي لم تكتف ذاتيا لن يكون لها مقام في عالم أصبح فيه المكان مجالا حيويا والطاقات قيمة نادرة والضغط الايكولوجي قاعدة.

- مالك بن نبي يربط بين القيم الثقافية والأخلاقية والسلوك الاقتصادية للأفراد والمجتمعات .
- عملية التنمية لا يمكن أن تكون بغير الاهتمام بالتكوين والبحث العلمي خاصة في مجال الموارد البشرية وبعض المشاكل الاقتصادية يمكن علاجها عن طريق تحسين محيط العمل لتجاوز بعض التحديات الداخلية .

مالك بن نبي يرى أنه لا يوجد مجال واسع في الأذهان للاجتهاد الاقتصادي ويؤكد على وجوب مراجعة وظيفة المال في الاقتصاد التي من خلالها يمكن أن يتضح للعالم الاقتصاد أنه يمكن إيجاد مناهج وطرائف تتعدى الليبرالية والمادية وذلك بالكشف عن أفاق جديدة في كيفية استغلال الطاقات الاجتماعية.

يرى مالك بن نبي أن آراءه في الاقتصاد ما هي إلا محاولة لفك قيود وضعتها أفكار الاستعمار على مجال اجتهاد النخبة المثقفة،ولدلك وجب تصفية الأذهان من المعامل المقلد75 .

مصادر ومراجع أخرى

- ناصر دادي عدون، شعيب شنوف، الحركية الاقتصادية في الدول النامية بين عالمية مالك بن نبي والعولمة الغربية،دار المحمدية العامة،2003،الجزائر.

-شعيب شنوف،الحركية الاقتصادية عند مالك بن نبي وتحديات العولمة، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،2001

- حازم الببلاوي ،على أبواب عصر جديد، ط2، بيروت، دار الشروق، 1987،

- عبد المجيد مزيان، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- لعويسات جمال الدين، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية ، دار الهومة ، الجزائر، 2000م.

- آدم سميث، ثروة الأم، الجزء الثاني.

-فرانسيس فوكوياما، رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي، مركز الإمارات للدراسات الاقتصادية

- فضيل أبو النصر، العولمة والعالمية والنظام العالمي العادل، بيروت، 2000.

-مزيان عبد المجيد، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988م.

-صالح صالحي ،أوهام وتكاليف الانفتاح الليبرالي والعولمة القسرية، الجزائر :الدر الخلدونية ،1998م.

Aglieta Michel, globalisation financières, economica, paris,

Baniafonna Calixte, quelle Afrique dans la mondialisation economique,pierrefite,1996

Malek bennabi,le problème des idées dans le monde musulman, édition elbay yinate, Alger,1990

Jacques Adda, la mondialisation de l'économie, problèmes, casbah édition,1992

Lavol Danis, la mondialisation des industrialisation, paris,1997

الهوامش

1 - نقصد بالتنمية هنا المصطلح المقابل ل:(development)باللغة الانجليزية، ونعني بهذا عملية نقل المجتمع من الوضع الاقتصادي والاجتماعي الناشئ، إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتقدم .

بينما نقصد بالنمو المصطلح المقابل ل(Growth) وهو يعني تطور الكميات الاقتصادية المجمعة ضمن مرحلة طويلة.

2- استعملنا مصطلح البلدان الناشئة لأنه هو المتداول حاليا بدلا من المصطلحات التي كانت مستعملة سابقا مثل البلدان النامية والبلدان المتخلفة.

3- أنظر شعيب شنوف،الحركية الاقتصادية عند مالك بن نبي وتحديات العولمة، الفصل الأول، المبحث الثالث، المطلب الثالث، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،2001

4 -بن أشنهو عبد اللطيف، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1981م، ص: 73.

5 - استعملنا الحتمية من باب المشاكلة .

6- مالك بن المسلم في عالم الاقتصاد، دمشق: دار الفكر، 1976مص: 15.

7- عبد المجيد مزيان، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص: 17.

8- أنظر: مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، ص: 18.

9- لعويسات جمال الدين، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية ، دار الهومة ، الجزائر، 2000م، ص: 17.

10- جراد عبد العزيز ،العلاقات الدولية، موفم للنشر، الجزائر، 1992م، ص: 27.

11- أنظر:

- بن نعمان أحمد، سمات الشخصية الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988م، ص. 87 وما بعدها .
- ظواهر ممد التهامي وناصر دادي عون، القيادة والقيم بالمؤسسة حالة مؤسستين صناعيتين، العدد 51، السداسي الأول 2000.

12- مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، ص: 44 .

13- المرجع السابق، ص: 19.

14- أنظر: ناصر دادي عدون، دور التربية والتكوين في الاقتصاد عن طريق {أس المال البشري، محاضرة ألقيت في الأيام الدراسية حول البيداغوجية، المركز الجامعي بالاغواط، 1و2 ديسمبر 1997م بحث غير منشور

15- شاخت عالم اقتصاد ألماني

16- نفس المرجع السابق، ص.21.

17 -ناصر دادي عدون، أستاذ الاقتصاد بجامعة الجزائر، يرى أن مشروع مارشال وضع لإعادة بناء مختلف الدول الأوربية المتضررة من الحرب العالمية الثانية والتي أصبحت بعضها قوى اقتصادية، كفرنسا وانجلترا، فلماذا التركيز على ألمانيا ،وهل ليس هناك أسباب اجتماعية ايجابية في الدولة الأخرى، ومن جهة أخرى فإن المشروع في ألمانيا كان نتيجة تركيز جهود قوى الحلفاء الثلاثة: فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية من أجل إعادة بناء ألمانيا لأهداف سياسية أيديولوجية، فعملية بناء ألمانيا تمت بتوفر عدة شروط، منها توفير رؤوس الأموال تكنولوجيا متطورة، وجهود سياسية مركزة بالإضافة إلى القاعدة الاجتماعية النفسية الثقافية التي كانت في الواقع معبأة قبل الحرب العالمية الثانية، وحتى قبل ح ع الأولى، والتي تميزت بخاصية الاستعلاء وروح الثأر، لهذا فعملية التعامل مع الظاهرة الألمانية أن صح القول يجب أن يكون بحذر شديد ويؤخذ في إطاره التاريخي الواقعي، رغم وجود الجانب الثقافي الاجتماعي الذي يرتبط بفكرة مالك بن نبي بشكل واضح.

18 - بول أ. ساموبلسون، علم الاقتصاد، الجزء السادس، ترجمت مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر:ص: 166 .

19- تقس المرجع السابق ص:167.

20- لعويسات جمال الدين، مرجع سابق ص: 75 .

21- أنظر شعيب شنوف،الحركية الاقتصادية عند مالك بن نبي وتحديات العولمة، الملحق رقم: 2.

22- مالك بن نبي، دور المسلم في الثلث الأخير من القرن العشرين، دمشق: دار الفكر ،ص: 15.

23 - مالك بن نبي، فكرة الإفريقية الأسيوية، دمشق: دار الفكر، ص: 16.

24 فكرة الاقتصاد الموحد تكون على أساس المنهج العلمي لا بوصفه مذهبا إيديولوجي، كما يمكن الإشارة إلى أن نفس التسمية استعملها سمير أمين.

25- جراد عبد العزيز، مرجع سابق ص:

26 - لعويسات جمال الدين، مرجع سابق، ص: 19.

27 -بن أشنهو عبد اللطيف مرجع سابق، ص:113.

28 - انظر: قسم التحرير، اتحاد المغرب العربي إمكانيات التكامل المهدورة وسراب الشراكة والقطرية، دراسات اقتصادية ، العدد 2000، ص:213 وما بعدها.
29- العامل المقلل، الذي يعمل به مالك بن نبي القابلية للاستعمار.
30 -Malek Bennabi ,pour changer l'Algérie ,société de communication, d'édition, Alger
31- مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، ص: 98 .
32 -مالك بن نبي، المرجع السابق، ص:42 .
33- مالك بن نبي، فكرة الإفريقية الأسيوية، دمشق: دار الفكر ص: 158.
34- بن أشنهو عبد اللطيف، مرجع سابق، ص: 293.
35- مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، ص99.
36- بول أ ، سام ويلسون، مرجع سابق، ص:198
37 -مالك بن نبي، مرجع سابق ،ص:62.
38 -جون نيف نقلا عن مالك بن نبي، المرجع السابق، ص:63.
39 -أنظر نظرية الرأس المال البشري ،(فيندلي، كيرز، كوفسكي)، لعويسات جمال الدين مرجع سابق، ص: 32
40 -ناصر دادي عدون ،مرجع سابق .
41 مالك بن نبي، مرجع سابق، ص: 69.
42-آدم سميث، ثروة الأم، الجزء الثاني، ص: 237نقلا عن بن أشنهو عبد اللطيف، مرجع سابق ،ص: 298.
43- Malek ben nabi, pour changer l'Algérie .op .cit, p: 113.
44- مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، ص: 78.
45- لعوسات جمال الدين، مرجع سابق، ص: 32.
46- انظر: طواهر محمد تهامي وناصر دادي عدون، مرجع سابق .
47- فرانسيس فوكوياما، رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي، مركز الامارات للدراسات الاقتصادية، العدد 5، ص 12 .
48- مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، ص 90 .
49- نقس المرجع السابق، ص: 72.
50- مالك بن نبي، مرجع سابق، ص: 87.
51- مالك بن نبي، بين الرشد والتيه، دمشق: دار الفكر ،ص: 177.
52- نفس المرجع السابق، ص: 179.

53 -Malek ben nabi , pour changer l'Algérie ; op.cit , p: 17.

54- أنظر الماحق رقم: 01، السكان والتنمية .

55- لعويسات جمال الدين، مرجع سابق، ص: 19.

56 -نفس المرجع السابق، ص: 20.

57 -طه عبد العليم، هل يملك العرب رؤية إستراتيجية، العربي، العدد 485، ص: 32.

58 -أي بقدر ما حققه كل بلد من إنتاج وتزويد السوق العالمية بالتجارة .

59 -طه عبد العليم، مرجع سايق، ص:40.

60 -مالك بن نبي، شروط النهضة ،ص133.

61 - مالك بن نبي، المرجع السابق، ص:115.

62 - لعويسات جمال الدين، مرجع سابق ،ص:77.

63 - نفسه، ص:78.

64 -مركز دراسات الوحدة العربية، العرب والعولمة، بيروت: نقلا عن المستقبل العربي، اعدد 1999، ص: 111.

65- أنظر شعيب شنوف،الحركية الاقتصادية عند مالك بن نبي وتحديات العولمة، الملحق 2، المنظمة العالمية للتجارة نظام حوت – يبتلع اقتصاديات البلدان النامية.

66- مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، دمشق: دار الفكر، ص: 183.

67- لعويسات جمال الدين مرجع سابق ،ص: 41.

68- الفرق بين الرأي الأول والثاني، الأول نظرية النمو المتوازن يرى أن المشكل في ضيق السوق، أما الثاني يمثل نظرية النمو غير متوازن يرى بأن التنمية تتخذ شكل تركيز الموارد في عدد محدود من الأنشطة هو القطاع القائد.

69 - مالك بن نبي، شروط النهضة، دمشق: دار الفكر، ص: 120 .

70- لعويسات جمال الدين، مرجع سابق، ص: 54.

71 - دمدوم كمال، دور الصناعة الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الإنتاج في الاقتصاديات التي تمر بإعادة الهيكلة، دراسات اقتصادية العدد 200 ن ص: 183.

72- مالك بن نبي، من اجل التغيير، دمشق. دار الفكر، ص: 33.

73- مالك بن نبي ،بين الرشاد والتيه، ص: 172.

74- أنظر ناصر دادي عدون، إستراتيجية المؤسسة الجزائرية اتجاه العولمة.

75- العامل المقلل يقصد به القابلية للاستعمار .